وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2024

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

المذكرة موسومة بـ :

تحديات التحول إلى الإقتصاد الرقمي
دراسة حالة الجزائر

إعداد الطالبة:

إشراف الدكتورة:

- دريد آية

د. نادية بوراس

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د.سيف الدين قحايرية	أستاذ محاضر قسم "أ"	رئيســــــــا
د. نادية بوراس	أستاذ محاضر قسم "أ"	مشرفا ومقررا
د.فاطمة الزهراء بن الصغير	أستاذ محاضر قسم "أ"	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2023- 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله ربي العالمين الذي أوصلني إلى هذه المرحلة

أتقدم بالشكر والعرفان لأستاذتي الفاضلة المشرفة على عملي هذا

د. نادية بوراس

وكما أوجه الشكر والتقدير لأعضاء اللجنة الموقرة على تشريفهم لي بقبولهم هذا العمل المتواضع

وأتقدم بالشكر والعرفان والإحترام لأستاذة الكريمة:

د. مومو سعيدة

التي لم تبخل عليا ببذرة معلومة، ولكي كل الحب والتقدير ومهما كتبت لن تكفي حروفي للتعبير عن ما في داخلي من حب وتقدير ومعزة.

إهداء

بكل مشاعر الحب الصادقة أهدي تخرجي وعملي هذا إلى من حملتني وهنا على وهن أمي حبيبتي أنت بالنسبة لي رمز المرأة القوية ، وإلى مصدر الحنان ومثال التفاني أبي ،الذي لم يتوقف يوما على تشجيعي والإفتخار بي أمام الناس ، كنت سببا في نجاحي فلا توجد كلمات تكفي للتعبير عما تستحقه مقابل كل التضحيات التي قدمتها من أجلي، أنا فخورة أني أحمل إسمك بكل إفتخار، أنا فخورة أني إبنتك، وإن شاء الله أكون قادرة في الأخير على تحقيق ماكنت تتمناه وتتوقعه مني، نصائحك القيمة وثقتك بي كان لها دورا أساسي في نجاحي، أبي العزيز وأمي الغالية آمل أن تجدوا في عملي هذا ثمرة تضحياتكم وكذلك تعبيرا عميقا عن مدى حبي وإمتناني لكم حفظكم الله تعالى ، وأمدكم بالصحة والعافية والسعادة.

إلى إخوتي سندي وملاذي وقوتي : نور اليقين ، الروميساء ، آلاء ، عبد الحي ، محمد طاهر.

إلى عائلتي الكبيرة: خالاتي وعماتي، وأعمامي، إلى بنات عمي وبنات خالاتي وبنات عماتي، شكرا على كل كلمة طيبة قدمتوها لي في هذه الفترة.

والحمد لله الذي وفقني وأوصلني لتحقيق هذا الحلم

""وآخر دعواهم أن الحمد لله ربي العالمين""

دريد آية

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	
1- فهرس العناوين	II
2- فهرس الجداول	IV
3- فهرس الأشكال	V
مقدمة	أ - د
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التحول الرقمي	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية الإقتصاد الرقمي	03
المطلب الأول: نشأة ومفهوم الإقتصاد الرقمي	03
المطلب الثاني: أهمية الإقتصاد الرقمي	06
المطلب الثالث: هيكل الإقتصاد الرقمي	08
المبحث الثاني: أسس الإقتصاد الرقمي	10
المطلب الأول: تكنولوجيا المعلومات والإتصال	10
المطلب الثاني: تحسين الأداء الرقمي	11
المطلب الثالث: الحكومة الرقمية	13
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	16
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	16
المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	19
خلاصة الفصل	20
الفصل الثاني: واقع وتحديات الاقتصاد الرقمي في الجزائر	
تمهيد	22
المبحث الأول: مجهودات الجزائر للتحول نحو الإقتصاد الرقمي	23
المطلب الأول: رقمنة التعليم في الجزائر	23
المطلب الثاني: رقمنة القطاع المالي والمصرفي في الجزائر	25
المطلب الثالث: رقمنة الإدارات العمومية في الجزائر	26
المبحث الثاني: مؤشرات التحول إلى الإقتصاد الرقمي في الجزائر	28
المطلب الأول: الأبعاد الإستراتيجية لمؤشر التحول الرقمي	28
المطلب الثاني: المؤشرات الفرعية لمؤشر الإقتصاد الرقمي	29
المطلب الثالث: واقع الإقتصاد الرقمي في الجزائر	37
المطلب الرابع: تشخيص الإقتصاد الرقمي في الجزائر بناء على الركائز التسع	40
المبحث الثالث: تحديات التحول الرقمي في الجزائر	49
المطلب الأول: التحديات الإدارية للتحول نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر	49
المطلب الثاني: التحديات التكنولوجية	50

المطلب الثالث: التحديات المتعلقة بالموارد البشرية	**51**
المطلب الرابع: تحديات أخرى للتحول نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر	**53**
خلاصة الفصل	**55**
الخاتمة	**57**
قائمة المصادر والمراجع	**61**
الملخص	66

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	19
02	المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات	30
03	المؤشرات المتعلقة بالبنية التحتية للإتصالات وتكنولوجيا المعلومات	31
04	المؤشرات المتعلقة بالقوى العاملة	31
05	المؤشرات المتعلقة بالحكومة الإلكترونية	32
06	المؤشرات المتعلقة بإبتكار	33
07	المؤشرات المتعلقة بالمعرفة والتكنولوجيا	34
08	المؤشرات المتعلقة بقوى السوق	34
09	المؤشرات المتعلقة بنمو سوق المال	35
10	المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة	36
11	ترتيب الدول العربية وفقا لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022	38
12	مضمون ركيزة المؤسسات في الجزائر	41
13	مضمون ركيزة البنية التحيتة في الجزائر	42
14	مضمون الركيزة قوى العاملة في الجزائر	43
15	مضمون ركيزة الحكومة الرقمية في الجزائر	44
16	الإبتكار	45
17	المعرفة والتكنولوجيا	46
18	قوى السوق	46
19	نمو سوق المال	47
20	أهداف التنمية المستدامة	48

الرقم	العنوان	الصفحة
01	هيكل الاقتصاد الرقمي	09
02	الأبعاد الإستراتجية لمؤشر للتحول الرقمي	28
03	الأبعاد الإستراتجية والمؤشرات الرئيسية للتحول الرقمي	37
04	قيمة المؤشر وفقا للأسس المختلفة في الجزائر	40

مقدمة

يعيش العالم اليوم موجة من التحولات الواسعة وثورة من التطور والعلوم والتقنية نتيجة للتطور الهائل في التكنولوجيا، خاصة مايتعلق منها بأنظمة الإتصال عن بعد، وهذا التطور جعل العالم قرية صغيرة، وأدى إلى ظهور أفكار جديدة تعكس هذه التطورات التي تسمح بتجسيدها، ومن هذه الأفكار نجد التحول الرقمي الذي من خلاله يتم إستعمال التكنولوجيا في جيمع قطاعات والأعمال بحيث يسهل ويسرع عملية التنفيذ لجميع الأعمال، وتعتبر الأنترنت أحد أهم أبرز وسيلة وتقنية التي أصبحت مشتركة بين مختلف دول العالم المتطور.

نتيجة للتحول الرقمي برز مايعرف بالإقتصاد الرقمي، مما فرض على جميع دول العالم تطبيقه ليسهل للمواطنين والشركات بتبادل السلع والخدمات بطريقة سهلة وسريعة وآمنة، وقد ساهم الإقتصاد الرقمي بتوسيع دائرة حجم التبادل التجاري بين دول العالم، كما أدى الإقتصاد الرقمي إلى ظهور بنوك إلكترونية ويتم فيها تبادل المعلومات عن طريق بطاقة إلكترونية، وأيضا ظهور التجارة الإلكترونية من خلالها يتم تبادل السلع والخدمات بين الدول عن بعد.

الجزائر كاغيرها من الدول تسعى جاهدة إلى وضع مبادرات في سبيل النهوض بنشطاتها الإقتصادية في إطار الإقتصاد الرقمي، لهذا قامت بعدة مشاريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم الإلكتروني والصيرفة الالكترونية وغيرها، مما سبق يمكن طرح التساؤل الآتي:

فيما تتمثل التحديات التي تواجهها الجزائر في سبيل التحول إلى الإقتصاد الرقمي؟

وإلى جانب التساؤل الرئيسي السابق، يمكن طرح التساؤلات الفرعية الموالية:

- ما أهمية الإقتصاد الرقمي؟
- ماهي متطلبات التحول إلى الإقتصاد الرقمي؟
- ماهو وضع الجزائر في التحول نحو الإقتصاد الرقمي؟

فرضيات الدراسة:

في ظل الإشكالية السابقة يمكن صياغة فرضيات الدراسة كمايلي:

الفرضية الرئيسية:

تواجه الجزائر تحديات عديدة للتحول إلى الإقتصاد الرقمي، بحيث تعتبر من الدول التي تسعى جاهدة إلى تطبيق التحول الرقمي في جميع تعاملاتها.

الفرضيات الفرعية:

يمكن توضيح الفرضيات الفرعية لهذا البحث كمايلي:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء وتقليل تكاليف الأداء وتطوير نوعيته، بإستخدام الأساليب المتقدمة والوسائل التقنية الخاصة بالإقتصاد الرقمي؛
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يرتكز الإقتصاد الرقمي على البنية التحتية لتكنولوجية المعلومات والإتصال.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لازالت الجزئر تحديات عديدة للتحول نحو الإقتصاد الرقمي ومن بينها الإفتقار إلى التخطيط والتدريب المناسبين.

أسباب إختيار الموضوع :

تم إختيار هذا الموضوع لعدة أسباب منها:

- الرغبة الشخصية للباحث في التعرف على الإقتصاد الرقمي في الجزائر؛
- الرغبة في إكتساب معلومات نظرية؛
- التعرف على مجهودات وإنجازات الجزائر في مجال التحول إلى الإقتصاد الرقمي؛
- محاولة تشخيص الوضع العام للتحول الرقمي في الجزائر.

أهمية البحث:

يكتسي البحث أهميته من خلال تناوله لدراسة أحد أبرز وأهم المواضيع المعاصرة والجوهرية وهو موضوع التحول إلى الإقتصاد الرقمي، حيث أن الهدف من توجه العديد من الدول حديثا إلى الإقتصاد الرقمي لايقتصر فقط على مواكبة التطور الذي يشهده العالم اليوم، بل لأنه يسهل المعاملات ويوفر الرفاهية والأمن والسرعة لكل المواطنين، ويرتكز هذا الإقتصاد على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصال، لذلك يجب التركيز على وضع بنية تحتية قوية ترفع من مستوى التعاملات بين الدول.

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في التعرف على تحديات التحول إلى الإقتصاد الرقمي وواقعه في الجزائر، وبناء على ذلك يمكن ذكر أبرز أهداف البحث كلتالي:

- التعرف على الإقتصاد الرقمي وتعرف على أهم الركائز التي يقوم عليها هذا الاقتصاد.
- التعرف على واقع الإقتصاد الرقمي في الجزائر ومنجزات التي قامت بها للوصول إليه.
- التعرف على التحديات التي يواجهها التحول الرقمي.

منهج البحث:

سيتم الإعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال وصف وتحليل مختلف الجوانب والظواهر المتعلقة بالموضوع.

صعوبات البحث:

واجهت إنجاز هذه الدراسة بعض الصعوبات، وأهمها:

- حداثة الموضوع وعدم الإلمام بكل جوانبه.

حدود الدراسة:

دراسة كلية للإقتصاد الجزائري من حيث التحول الرقمي بالإستفادة من معطيات سنة 2022 و تقارير دولية.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول التحول الرقمي

تمهيد

نظرا للتطورات المهمة التي أصبح يشهدها العالم من غزو لتكنولوجيا المعلومات والإتصال لجميع مناحي الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، فقد أضحت كل الدول في سباق محتوم من أجل مواكبة تلك المستجدات التي تعد أهم معالم اللحظة الحضارية الراهنة.

تمخض عن تلك الثورة المعلوماتية والتكنولوجية التيغيرت الكثير من المفاهيم، اتجاها جديدا في الإقتصاد يعرف بالإقتصاد الرقمي؛ والذي يتجه في فحواه إلى جعل العالم سوق إلكتروني شاسع وكبير، تنصله حواجز أو حدود، يتم على مستواه تبادل السلع والخدمات والمعرفة بكل شفافية وسهولة وسرعة، اعتمادا على تكنولوجيا الإعلام والإتصال.

وسيتم خلال هذا الفصل التركيز على مختلف المفاهيم الأساسية حول الإقتصاد الرقمي، والتي يمكن عرضها ضمن المباحث التالية:

- **المبحث الأول: ماهية الإقتصاد الرقمي؛**
- **المبحث الثاني: ركائز الإقتصاد الرقمي؛**
- **المبحث الثالث: الدراسات السابقة.**

المبحث الأول: ماهية الإقتصاد الرقمي

أجبر التطور الكبير لتكنولوجيا المعلومات والإتصال منظمات الأعمال على ضرورة الدخول في العالم الإفتراضي مما أدى إلى تسارع الدول للتحول نحو الإقتصاد الرقمي، والذي سيتم تحديد ماهيته من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الإقتصاد الرقمي

يعتبر الإقتصاد الرقمي أحد أهم الأوجه الحديثة في الإقتصاد، والتي تزايد الاهتمام بها في ظل تسارع ثورة تكنولوجيا الإعلام والإتصال، وفي مايلي عرض مختصر لنشأة ومفهوم الإقتصاد الرقمي:

أولا: نشأة الاقتصاد الرقمي

إن الإنتشار السريع لوسائط تكنولوجيا المعلومات وإستخدام هذه الوسائط الإلكترونية، وما أحدثه من تغير في أساليب حياة الإنسان؛ أدى إلى تغيير في طرق ووسائل تنفيذ الأنشطة الاقتصادية، وظهور ما يطلق عليه بالاقتصاد الرقمي، أو اقتصاد المعلومات، أو عصر الأنترنت، والذي يعبرعن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد.

برز مصطلح الإقتصاد الرقمي ليفسر الظاهرة التي دفعت بالإقتصاد الأمريكي إلى دائرة الإنتاجية العالمية والنمو المتواصل، ليتصدر قوائم الترتيب العالمي ضمن الإقتصادات الكبرى، بفضل إعتماده على

تكنولوجيا المعلومات والإتصال التي باتت المحرك الأساسي للإقتصاد الأمريكي الجديد، شكلت عاملا أساسيا في التحول الرقمي الذي شهده خلال السنوات الأخيرة. وبذلك حققت الثورة التقنية المعلوماتية والتي بدأت كظاهرة أمريكية عائدات ضخمة للاقتصاد الأمريكي وساهمت في تحقيق زيادات معتبرة في الإنتاجية، ليتسع بذلك نطاق الاقتصاد الرقمي منتقلا خلال فترة وجيزة وبدرجات متفاوتة إلى مختلف الدول المتقدمة، وبصفة محدودة في الاقتصادات النامية ومنها الدول العربية.[1]

ثانيا: تعريف الاقتصاد الرقمي

يمكن تعريف الاقتصاد الرقمي على أنه:

التعريف الأول: "هو ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما".[2]

التعريف الثاني: "هو ممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجال الإلكتروني باستخدام وسائط الاتصال وتكنولوجيا المعلومات من خلال إيجاد روابط فعالة بين أطراف النشاط الاقتصادي، والذي يبنى على أساس التطور التكنولوجي والمعلوماتي الذي يزيد من فرص نمو وتطوير المنتجات والخدمات خصوصا القابلة للتداول التجاري رقميا عبر الشبكات المعلوماتية".[3]

بناء عليه يمكن تعريف الإقتصاد الرقمي على أنه المظهر الحديث للإقتصاد الحالي والذي لايقتصر مفهومه على التحول لإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في مختلف الأنشطة الإقتصادية، وإجراء التحويلات المصرفية بطرق أسرع وأكثر سهولة فحسب، وإنما يتسع نطاقها ليشمل كافة أدوات التكنولوجيا الرقمية والمنتجات الرقمية، والذي يعبر بشكل كبير عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للإقتصاد والعلاقات البشرية ككل.

ثالثا: خصائص الإقتصاد الرقمي

للإقتصاد الرقمي مجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من الإقتصادات، من بين أهمها:

---

[1] أسامة عبد السلام السيد، **الإقتصاد الرقمي**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2019، ص11.

[2] سفيان خلوفي، كمالشريط، مريم زغلامي، **تقييم جاهزية الجزائر للولوج إلى الاقتصاد الرقمي: دراسة استكشافية**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 04، العدد 02، جامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل، الجزائر، 29 ديسمبر 2020، ص 76. متاح على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/139494، تاريخ الاطلاع: 23 مارس 2024، على الساعة: 13:00.

[3] وسيلة عجال، أمحمد زياد، **دراسة تحليلية لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي: دراسة حالة مجموعة من الدول العربية لسنة 2020**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 01، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 30 جوان2022، ص 301، متاح على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/196352، تاريخ الاطلاع: 23 مارس 2024، على الساعة 12:00.

1- التنبؤات التكنولوجية: يوفر الإقتصاد الرقمي المعلومات الدقيقة والحديثة، ذات الكفاءة والأهمية والدقة وإمكانية التحقق من صحتها؛

2- المعلومات الإلكترونية: يؤكد التوجه الإقتصادي القائم على المعلوماتية على الثروة الفكرية والمعلوماتية كمحرك أساسي للإقتصاد، ومن أم خصائص الإقتصاد الرقمي أنه يوفر المعلومات الإلكترونية الداعمة للتحول الرقمي، والتي تشمل: البريد الإلكتروني، الشبكة العنكبوتية، المعلومات المسجلة على أشرطة الفيديو، والمعلومات الموجودة في الأقراص الصلبة أو المرنة، المعلومات المنطوقة والمكالمات الهاتفية والحوارات والمعلومات المطبوعة كالتقارير والفاكسات؛

3- **عالم بلا حدود:** في ظل الإقتصاد الرقمي تصبح السياسة الإقتصادية والإجتماعية المتمثلة في التحكم وفرض القيود على الواردات وزيادة التعريفة الجمركية موضع إعادة نظر وتقييم، كما أصبحت الدول النامية تتحدى الدول الصناعية الكبرى في الوصول إلى المستهلكين والحصول على حصة من السوق في كل مكان من العالم؛[1]

4- **صنع النقود من خلال النقرات:** إذا كانت الشركات التقليدية تتجنب الصفقات الصغيرة لأن تكلفة تأديتها قد تكون أكبر من العائد الناتج عنها، فإنمن خصائص الإقتصاد الرقمي تخفيض تكلفة الصفقة، الأمر الذي يدفع إلى مضاعفة الحجم الكلي للنشاط بشكل غير مسبوق وبالتالي تكون فرصة صنع النقود من خلال النقرات ذات إمكانية عظيمة؛[2]

المطلب الثاني: أهمية الإقتصاد الرقمي

تتجلى أهمية الإقتصاد الرقمي من خلال النقاط التالية:

1- تيسير عملية إتخاذ القرارات: يعتمد نجاح الإقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الأنترنت المختلفة، مما يتطلب ضرورة توفير البنية التحتية وإنخفاض تكلفة ورسوم تلك الخدمات وتوفير الموارد المالية والمهارات والتعليم والتدريب والمعدات والأجهزة.[3]

---

[1] رباح جميل الخطيب، **أثر الاقتصاد الرقمي في الأداء الإقتصادي: تركيا أنموذجا للمدة 1990-2018**، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانيةو الثقافية، المجلد 01، العدد 05، منار الشرق للدراسات والنشر، الأردن، 10 سبتمبر 2021، ص14،متاح على الرابط: https://doi.org/10.56961/mejhss.v1i5.213، تاريخ الاطلاع: 24 مارس 2024، على الساعة 12:12.

[2] سمية بلقاسمي، أمينة بالعيد، **واقع الاقتصاد الرقمي في الدول العربية**،الملتقى الوطني الأول حول دور قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في بناء وتطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر في ظل التوجه نحو الإقتصاد الرقمي، جامعة باتنة 01، الجزائر، 06 ماي 2023، ص 04، متاح على الرابط:https://www.researchgate.net/publication/371724967_waq_alaqtsad_alrqmy_fy_aldwl_alrbyt،تاريخ الاطلاع:24 مارس 2024، على الساعة 12:12.

[3] رباح جميل الخطيب، **مرجع سابق**، ص 15.

تساعد مهارات إدارة المعلومات في نجاح إتخاذ القرارات الإستثمارية بعيدة المدى بدقة، ويوفر الإقتصاد الرقمي المعلومات عن طريق تعلم كيفية تحديد الاحتياجات المعلوماتية ثم إختيار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة أي إدارة الصادر والوارد من المعلومات بطريقة أكثر كفاءة.[1]

2- **إعادة هيكلة الأسواق:** يختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الإقتصاد الرقمي، كما يجب أن تتكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع منظومات وقطاعات الإقتصاد المختلفة وخاصة التصنيع، الزراعة، التعليم، التدريب، الخدمات المالية والمصرفية والإستثمارية؛[2]

3- **تحسين أداء الإقتصاد الكلي:**حيث تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا مهما وأساسيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الإستثمارات الرأسمالية والتجارة الإلكترونية الداخلية والخارجية، وتؤثر الأنترنت في أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل؛[3]

كما تبرز أهمية الإقتصاد الرقمي من خلال الدور الذي تؤديه مضامينه ومعطياته وما تفرزه من تقنيات متقدمة وإسهامات في مختلف مجالات الإقتصاد الكلي، من بين أهمها:

- زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء وتقليل تكاليف الأداء وتطوير نوعيته، بإستخدام الأساليب المتقدمة والوسائل التقنية الخاصة بالإقتصاد الرقمي، وزيادة الدخل القومي من خلال إنشاء المشاريع وزيادة عوائدها المالية وتطوير نوعيته عن طريق إستخدام الأساليب المتقدمة والوسائل التقنية الخاصة بالإقتصاد الرقمي؛
- توفير فرص عمل عديدة ضمن مجالات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات كما تتميز هذه الفرص بأنها متنوعة ومتزايدة وواسعة؛
- تطوير الأنشطة الإقتصادية مما يؤدي إلى تطور الإقتصاد بشكل سريع ومستدام، وتوفير البيئة الضرورية لجذب وتوسع الإستثمارات في مجالات المعرفة العلمية والعملية، مما يؤدي إلى بناء رأس مال معرفي يساهم في تزايد إنتاج المعرفة، والتقليل من إستخدام الموارد الطبيعية من خلال الاعتماد على موارد المعرفة وتطويرها، مما يؤدي لضمان إستمرار تطور الأنشطة الاقتصادية، وتغيير هيكلة الاقتصادمن خلال زيادة الاهتمام بالإنتاج الرقمي وتعزيز الاستثمار برأس المال الرقمي ودعم الصادرات الصناعية الخاصة بالمنتجات الرقمية؛ [4]

---

[1] رضوان أبو شعيشع السيد، **الاقتصاد الرقمي**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،القاهرة، مصر، 2018، ص11، متاح على الرابط: https://books.google.dz/books?id=4Vt9DwAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=fr&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false، تاريخ الاطلاع: 24مارس 2024، على الساعة 12:30.

[2] رباح جميل الخطيب، **مرجع سابق**، ص 15.

[3] سمية بلقاسمي، أمينة بالعيد، **مرجع سابق**، ص 04.

[4] عاطف أحمد عبد العال زيدان، **الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول والمعاملة الضريبية الخاصة به**، دار محمود للنشر والتوزيع، مصر، أوت 2022، متاح على الرابط: https://play.google.com/books/reader?id=1n-FEAAAQBAJ&hl=fr، تاريخ الاطلاع:23 مارس 2024، على الساعة: 15:00.

- تعزيز البنية التحتية للبلاد بحيث يمنح الفرصة لبناء التجارة على قاعدة إلكترونية، واستفادة رجال الأعمال من كافة التقنيات الرقمية المتاحة، والتي بدورها تغذي الاقتصاد الرقمي، وتتيح الفرصة لإنشاء منشآت، ومشاريع وتقديم خدمات ونماذج جديدة، ودفع الأفراد والمنظمات إلى استخدام التقنيات الرقمية، لتنفيذ المهام التي كانت تتم تقليديا أو يدويا، وأصبحت تنفذ بشكل أفضل وبجودة أعلى وخلال فترة زمنية أقصر.[1]

المطلب الثالث: هيكل الإقتصاد الرقمي

يتكون الإقتصاد الرقمي من مجموعة مؤسسات إلكترونية تتشابك ببعضها البعض عن طريق شبكات المعلومات الداخلية وأخرى دولية، ويعد البريد الإلكتروني ومواقع الانترنت القاعدة العريضة لتحقيق التشابكات الاقتصادية من المؤسسات لتنفيذ التجارة الإلكترونية، أي تبادل الخدمات والسلع والأموال عبر الأنترنت أو تحويل الأموال بين البائعين والمشترين والبنوك بإستخدام الأموال البلاستيكية { بطاقة الإئتمان الدائن والمدين } بالبريد الإلكتروني عبر الانترنت والأدوات الإلكترونية الأخرى، ويشمل الاقتصاد الرقمي أيضا تسويق العديد من المنتجات المصرفية بالجملة أو التجزئة عن طريق قنوات التوزيع الإلكترونية، وهو مايسمى بالبنوك الإلكترونية التي تحقق سرعة المعاملات والتجديد المستمر فيها، وتقوم شركات المساهمة الإلكترونية في الاقتصاد الرقمي بتصميم موقع على شبكة الأنترنت وكعلامة تجارية إلكترونية للتعريف بالشركة ونشاطها وخططها ومراكزها المالية وأسواقها وأهداف تصديرها لتحقيق الاتصال الفوري بالأسواق العالمية.[2]

الشكل (01): هيكل الاقتصاد الرقمي

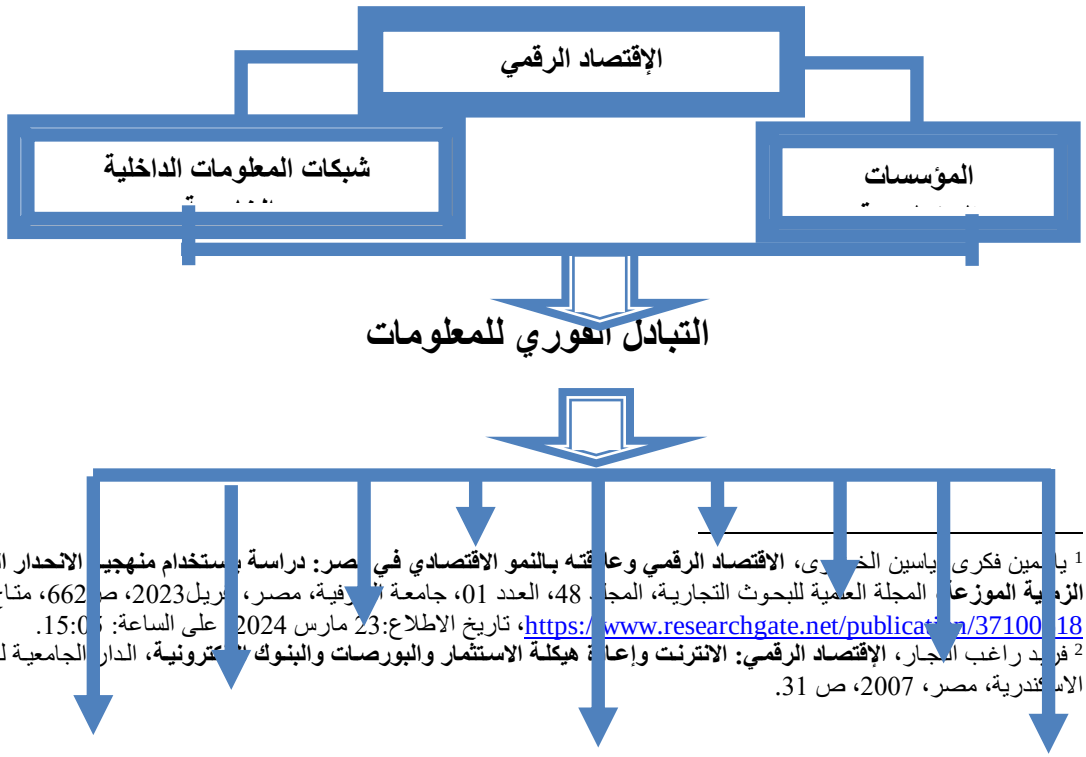

[1] ياسمين فكري ياسين الخطيب، **الاقتصاد الرقمي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر: دراسة باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة**، المجلة العلمية للبحوث التجارية، المجلد 48، العدد 01، جامعة المنوفية، مصر، أبريل2023، ص662، متاح على الرابط: https://www.researchgate.net/publication/371001118، تاريخ الاطلاع:23 مارس 2024 على الساعة: 15:05.

[2] فريد راغب النجار، **الإقتصاد الرقمي: الانترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الإلكترونية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الاسكندرية، مصر، 2007، ص 31.

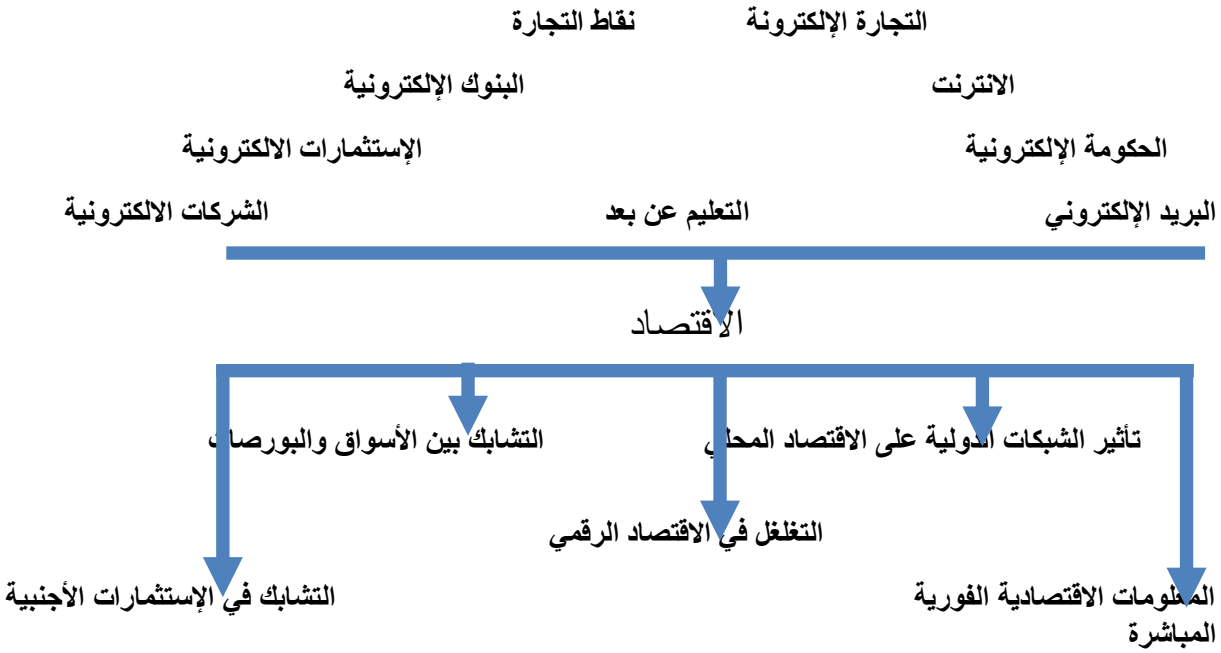

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: فريد راغب النجار، **الإقتصاد الرقمي: الانترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الالكترونية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الاسكندرية، مصر، 2007، ص30.

يمثل الشكل أعلاه تفرعات الاقتصاد الرقمي بحيث تساعد المؤسسات الإلكترونية وشبكات المعلومات الداخلية والدولية على التبادل الفوري للمعلومات في جميع القطات بحيث ترفع من أهمية إقتصاد الدولة وتسهل جميع العمليات والخدمات التي تقوم بها الدولة في جميع قطاعاتها.

المبحث الثاني: أسس الإقتصاد الرقمي

يرتكز الإقتصاد الرقمي على عدة أسس، منها البنية التحتية التكنولوجية، والأجهزة، والبرمجيات، والشبكات، بالإضافة إلى الآليات الرقمية التي تتم من خلالها الأعمال التجارية والاقتصادية، ومنها التجارة والمعاملات الإلكترونية التي تتم بالكامل على شبكة الإنترنت، وفي ما يلي عرض لأهم الأسس التي يقوم عليها:

المطلب الأول: تكنولوجيا المعلومات والإتصال

تشير تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى الأدوات والأجهزة والأنظمة التي تستخدم في معالجة المعلومات ونقلها، وتخزينها، والتواصل من خلال الوسط الإلكتروني، إذ يمكن اعتبارها أعمالا يقوم بها البشر عن طريق استقبال ونقل وتبادل المعلومات والمعطيات، ويتم تنفيذها عن طريق أشخاص وآلات.

يمكن تعريفها على أنها: مجموعة من الأدوات التي هي من صنع الإنسان مثل معدات المعلومات والبرمجيات وتكنولوجيا الاتصال والتخزين التي يمكنها من مواكبة العالم الرقمي في ضوء التغيرات الجديدة المتطورة.[1]

في إطار تكنولوجيا المعلومات يشير مصطلح البنية التحتية إلى: توفر المتطلبات الضرورية والأساسية، مثل الأجهزة والمعدات الحديثة، ووسائل الاتصال الحديثة والمتطورة، وفي مايلي عرض لبعض أجهزة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال:[2]

1- الأجهزة والمعدات: وتشمل كامل المكونات المادية للحاسوب المعتمدة في إدخال البيانات ومعالجتها والمكونات الأخرى (البرمجيات، البيانات، الشبكات)، والتي بحاجة إلى أجهزة الحاسوب لإنجاز مهامها؛

2- البرمجيات والمعالجات: تتألف برمجيات الحاسوب من تعليمات مبرمجة ومفصلة بهدف السيطرة والإنسياق على مكونات الأجهزة المادية في نظام المعلومات، والبرمجيات هي برامج الحاسوب التي تحكم عمل المكونات المادية وتتولى مهام تطبيقات مختلفة وقد أصبحت من التقنيات المهمة؛

3- الشبكات والاتصالات: إن الشبكات والاتصالات عنصران ضروريان ومترابطان مع بعضهما البعض حيث يكمل إحداهما الآخر، فلا يمكن إنشاء شبكة دون توفير بيئة جديدة للإتصالات، فالاتصال هو عملية تفاعل مشتركة بين الطرفين لتبادل فكرة أو خبرة معينة عن طريق وسيلة ما؛

4- البيانات والمعلومات: هي تلك البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر منفعة لإتخاذ قرارات مهمة؛

5- الإجراءات التنظيمية: هي مجموع الأنظمة والقوانين الموضوعية لحماية البيانات المخزنة إضافة إلى الأجهزة الملحقة والوقوف على المحاولات الغير مشروعة إلى قواعد البيانات المخزنة؛

6- الموارد البشرية: هم مجموعة من الأفراد أو الأشخاص الذين يستخدمون الحاسوب والمبرمجين المختصين الذين يقومون ببناء وتصميم البرامج؛

المطلب الثاني: تحسين الأداء الرقمي

تحسين الأداء الرقمي هو عملية مستمرة تتطلب الاستراتيجية الصحيحة واستخدام الأدوات المناسبة، للنمو في العالم الرقمي الحديث، وهو ما يتطلب التركيز على العناصر الرئيسية التالية:[3]

---

[1] عاشوري بدر الدين، عاشوري إبراهيم، **أثر التحول الرقمي في تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الإندماج في الإقتصاد الرقمي: دراسة تحليلية لمؤشرات قطاع بريد المواصلات السلكية واللاسلكية بالجزائر**، مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 08، العدد 02، جامعة سطيف 01، الجزائر، 31 ديسمبر 2023، ص220، متاح على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/237406، تاريخ الاطلاع: 24 مارس 2024، على الساعة: 12:40.

[2] **المرجع نفسه**، ص221.

[3] حسن السيد محمد ذكى، **الإقتصاد الرقمي :مزاياه ، تحدياته ، تطبيقاته**، مجلة روح القوانين، المجلد 31، العدد 85، جامعة طنطا، مصر، 2019، ص ص 13-15، متاح على الرابط: https://las.journals.ekb.eg/article_166245.html، 25 مارس 2024، على الساعة: 14:00.

أولا: الإستعداد الرقمي للمواطن

يجب أن يكون النظام الإيكولوجي الرقمي مسخرا ومتمركزا حول المواطن، وتعزز التكنولوجيا الرقمية نوعية حياة المواطنين والمجتمع المدني، بما في ذلك الفئات الأقل إقتدارا أو الأقليات، حيث أن إكتساب المهارات الرقمية الأساسية سيؤدي إلى تمكين الجميع من إغتنام الفرص التي تقدمها التكنولوجيا من أجل حياة أكثر جودة وموثوقية.

ثانيا: الأعمال الإلكترونية

تعرف الأعمال الإلكترونية على أنها التحول من الأداء التقليدي إلى الأداء الإلكتروني ويندرج تحت الأعمال الإلكترونية كلا من:

1- الإدارة الإلكترونية: وهي وحدة تنفيذ الوظائف الإدارية وممارسة النشاطات الإدارية بإستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات بإستخدام المعدات الإلكترونية وعلى رأسها الحاسوب؛

2- الخدمات الإلكترونية: وهي عملية تبادل المعلومات والبيانات التي تتعلق مباشرة ببيع وشراء السلع، فاالمؤسسات تستخدمها لتوزيع المعلومات وتقديم الدعم للعملاء وتقديم الخدمات وتنفيذها إلكترونيا وعلى مدار الساعة، ومنها الخدمات الحكومية.

ثالثا: التجارة الإلكترونية

تعرف بأنها تنفيذ النشاط الاقتصادي من بيع وشراء وتبادل السلع والخدمات والمعلومات مابين أطراف النشاط الاقتصادي عبر المجال الإلكتروني، بإستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائط والأساليب الإلكترونية من خلال إيجاد روابط فعالة بين أطراف النشاط، ويندرج تحت التجارة الإلكترونية كلا من:

1- الشراء الإلكتروني: تنفيذ النشاط المسؤول من شراء وتوفير السلع والخدمات لإستخدام المعلومات والاتصالات والوسائط والأساليب الإلكترونية؛

2- البيع الإلكتروني: قيام المنتجين والموردين بعرض منتجاتهم على شبكة الانترنت، بإستخدام الوسائط الإلكترونية أو المواقع المختصة بالدعاية والإعلان، ومن خلال طرق محركات البحث وإستخدام خدمة الرسائل الإلكترونية أو الرسائل الخلوية؛

3- التسويق والإعلان الإلكتروني: عرض السلع والخدمات والترويج لها والتعريف بها إما على موقع المنشأة الإلكتروني أو المواقع المختصة بالدعاية والإعلان، ومن خلال طرق محركات البحث وإستخدام خدمة الرسائل الإلكترونية أو الرسائل الخلوية؛

4- البنوك الإلكترونية: والتي يتم من خلالها إنجاز الأعمال البنكية وإدارة الحسابات بإستخدام تقنية الصرافة الإلكترونية؛

5- الرقابة الإلكترونية: وهي إستخدام الوسائط الإلكترونية في تنفيذ إجراءات رقابية على المنشأة والإستفادة من تكنولوجيا المعلومات في زيادة فعالية الرقابة من أجل تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية والحياد.

المطلب الثالث: الحكومة الرقمية

ظهر مصطلح الحكومة الرقمية قبل عقدين من الزمن، والذي انبثق من التطور الهائل لتكنولوجيا الإعلام والإتصال وظهور الذكاء الإصطناعي والمدن الذكية سعيا لتفعيل الاقتصاد الرقمي، وتطوير الأداء وتحسين إجراءات العمل وتحسين جودة الخدمات بما يتلائم مع احتياجات الجمهور ورغابته.

أولا: مفهوم الحكومة الرقمية

الحكومة الرقمية فلسفة تقنية جديدة، مرت في تطورها بمجموعة من المراحل، بداية بمرحلة الظهور إلى مرحلة الشخصنة أو التخصيص، والتي عبرت عن فلسفة متكاملة وتحول جذري في عالم الإدارة والإقتصاد الرقمي.

وقد اختلفت مفاهيم الحكومة الرقمية، بسبب التطور الهائل الذي يشهده ميدان العلوم والتكنولوجيا، وأهم تعريف لها هو أنها استخدام التقنيات الرقمية كجزء متكامل من استراتيجيات التحديث الحكومية لخلق القيمة العامة.[1]

ثانيا: فوائد الحكومة الإلكترونية

من أهم الفوائد التي تميز الحكومة الرقمية مايلي:[1]

[1] فتحي بكار، **الحكومة الرقمية كمسار جديد للحكومة الذكية**، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 07، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر، 27 فيفري 2024، ص 95، متاح على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/241330، تاريخ الاطلاع: 24 أفريل 2024، على الساعة: 12:12.

- خفض التكاليف والحجم الإداري للحكومة؛
- فتح قنوات إستثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وذلك عن طريق إستخدام نفس التطبيقات والتقنيات والتبادل الداخلي للبيانات؛
- تدفق سليم وسلس للمعلومات بين المواطنين والقطاع الخاص والجهات الحكومية العامة؛
- المزيد من الكفاءة في العمليات التنظيمية؛
- حكومة فعالة وتتسم بالكفاءة والامركزية؛
- العمل المشترك بين مقدمي الخدمات والزبائن؛
- تقليل المسافات بين المواطنين والحكومة؛
- العدالة الإجتماعية الناجمة عن توافر المعلومات للجميع؛
- تعزيز وتحسين الخدمات للمواطنين والشركات؛
- تعزيز المشاركة والديمقراطية؛
- إنتاج وتقديم الخدمات التفاعلية، والتي تركز على المستخدم وإبتكارية وشمالة ووفاء بالحد الأقصى والآمن؛
- إنخفاض الإجهاد، وجود المعلومات وسهولة الإستخدام؛
- تجنب التفاعل الشخصي والمرونة؛
- التحول من الخدمات العامة التقليدية إلى خدمات الحكومة الإلكترونية بما في ذلك تقديم خدمة فعالة من حيث التكلفة؛ عرض واحد متكامل للمواطنين قي جميع الخدمات الحكومية، والتكيف بشكل أسرع لتلبية إحتياجات المواطنين.

مما تم عرضه في هذا المبحث يتضح أن الإقتصاد الرقمي يعتمد على عدد من الركائز والتي تم ذكرها في المطالب السابقة، والتي كلما زاد الإهتمام بها كان التحول نحو الإقتصاد الرقمي ذو كفاءة وفعالية أكبر.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

[1] جميلة بغداوي، ميسوم الجيلالي، ابراهيم بوكرشاوي، **إستراتجيات التحول إلى الحكومة الإلكترونية مع الإشارة إلى تجربة نيويورك الدولية**، المجلد 05، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 01 جوان 2018، ص ص 05- 06، متاح على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/147462، تاريخ الاطلاع: 24 أفريل 2024، على الساعة: 12:15.

لقد تعددت الدراسات التي تتمحور حول الإقتصاد الرقمي، وذلك بإعتبار موضوع الإقتصاد الرقمي موضوع مهم جدا في الوقت الراهن، ومن خلال هذا المبحث سيتم عرض مجموعة من الدراسات السابقة والمقارنة بينها وبين الدراسة الحالية.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

يعد الإقتصاد الرقمي من المواضيع الهامة والرائدة، مما جعله محل إهتمام العديد من الباحثين المحليين والأجانب.

أولا: الدراسات المحلية

من بين أهم الدراسات المحلية التي تعرضت ولو لجانب من موضوع البحث يمكن ذكر الآتي:

1- سفيان خلوفي، كمال شريط، مريم زغلامي، **تقييم جاهزية الجزائر للولوج إلى الاقتصاد الرقمي:** تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعريف بالإقتصاد الرقمي وأهم مكوناته ومؤشراته وقواعده، وأن أهم تحدي يواجه الدول في الولوج إلى الإقتصاد الرقمي ليس توفير بنية تحتية، بل هو توفير الكفاءات والقوى العاملة والخيرات البشرية الكفيلة بالنهوض بالصناعة الرقمية، وأن الجزائر قطعت شوطا كبيرا في عملية الربط بخطوط الإتصالات السلكية واللإسلكية واللإنترنت في الآونة الأخيرة، مع تسجيل تأخر في إطلاق عملية التغطية بخدمات الجيل الخامس مقارنة بدول أخرى؛

2- عمار مصطفاوي، مليكة خالدي، كوثر هميسي، **واقع الإقتصاد الرقمي وآثاره على النمو الإقتصادي:** تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة موضوع الإقتصاد الرقمي ودوره في التحول إلى المجتمع الذكي بالجزائر، كما تعرض بعض المفاهيم الأساسية للإقتصاد الرقمي والمجتماعات الذكية، كما تتناولت حالة القطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الجزائر وإمكانات الدولة للتحول إلى الإقتصاد الرقمي، وتم إستنتاج أن هناك علاقة طردية مابين الإقتصاد الرقمي والتنمية الإقتصادية، وأن التحول الرقمي يعتبر عامل معزز لتحقيق إقتصاد رقمي قائم على الإبتكارات وتكنولوجيا المعلومات الذي يعتمد على الكوادر البشرية القادرة على تحقيق التميز في العمل الرقمي وتحقيق الرفاهية الإقتصادية؛

3- زينب سيد اعمر، رشيد شنيني، **حضانة المؤسسات الناشئة في ظل الاقتصاد الرقمي:** تهدف الدراسة إلى تناول موضوع واقع الإقتصاد الرقمي والمؤسسات الناشئة في الجزائر، تم إستنتاج أن مافرضه مرض فيروس كورونا على العالم من ضرورة دعم الإقتصاد الرقمي، وبالرغم من الإهتمام المتزايد للدولة الجزائرية بالمؤسسات الناشئة مؤخرا، إلا أن مؤشرات الإقتصاد الرقمي والمؤسسات الناشئة في الجزائر تبقى غير جيدة، وتحتل فيها الجزائر المراتب المتدنية.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

من بين أهم الدراسات المحلية التي تعرضت ولو لجانب من موضوع البحث يمكن ذكر الآتي:

1- FiyinfoluwaAdeosun**, Taxation of the Digital Economy: an Evaluation of the Nigerian Approach:**

تنظر الورقة إلى كيفية قيام الإقتصاد الرقمي بتحويل النظام الإقتصادي العالمي بسرعة، مما يطرح تحديات جديدة لنظام الضرائب الحالي، وقد أحدث ظهور التقنيات الرقمية والمنصات عبر الأنترنت ثورة في نماذج الأعمال، مما أدى إلى زيادة المعاملات عبر الحدود وظهور الأصول الغير ملموسة كمصادر قيمة للإرادات، وقد أدى ذلك إلى تحديات تواجهها السلطات الضريبية في تحديد إستراتجيات ضريبية فعالة للإقتصاد الرقمي، كما شكل تحديات كبيرة للأطر الضريبية التقليدية، يجعل الإقتصاد الرقمي من الصعب تتبع المعاملات وإنفاذ الإمتثال الضريبي، مما جعل فرض الضرائب وتحصيلها مهمة شاقة بالنسبة للسلطات الضريبية، وأيضا كيف قامت الحكومات والمنظمات الدولية بمبادرة سياسية مختلفة، أحدها مراجعة القواعد الضريبية الدولية الحالية لإعادة تخصيص الحقوق الضريبية ومنع تحويل الأرباح، وتهدف هذه الدراسة أيضا إلى تقييم الضرائب على الإقتصاد الرقمي النيجيري في ضوء قوانين المالية 2019، 2020، 2021.

2- Elvira Karieva, Liliya AKhmetshina, Olga Fokina**, Factors and conditions for the digital economy in Russia:**

تهتم هذه الدراسة بإستخدام التقنيات الرقمية من أجل زيادة كفاءة عمليات الإنتاج وتوزيع وإستهلاك نتائج الأنشطة الإقتصادية ومشاركتها في خلق تطورات مبتكرة أساسية تسمح بالوصول إلى مستوى عالي من تطبيق المعرفة في مجال العلوم والتقدم التكنلوجي، الغرض من الدراسة هو تقييم العوامل التي تضمن تشكل الإقتصاد الرقمي في روسيا ووضع مقترحات تهدف إلى تسريع إدخال التقنيات الرقمية في الإقتصاد والمجال الإجتماعي، وخلصت إلى ضرورة تسليط الضوء على مايلي: مستوى مهارات الكفاءة الرقمية، وفعالية أنشطة البحث والتطوير والإبتكار، ومستوى تطوير البنية التحية للمعلومات والإتصالات، وتم التوصل إلى وجود المتطلبات ، ومن بين العقابات التي تعترض هذا المسار عدم وجود إجراءات منسقة من جانب الدولة وقطاع الأعمال والمجتمع العلمي، وإنخفاض جاهزية الإطار التنظيمي للمعدلات العالية للتطوير التكنولوجيا.

3- Hong Jiang, Johann Peter Murmann**, The Riseof China's Digital Economy:**

يهتم هذا المقال حول صعود الإقتصاد الرقمي في الصين، ويقارن بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في مجال رئيسي واحد من الإقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية والخدمات القائمة على

الإنترنت، ولانزال الصين تختلف عن الولايات المتحدة في إنتشار الإنترنت، ولاكن تميز نفسها من خلال بناء بنية أساسية رقمية شاملة تعتمد على الهاتف المحمول وعلى كثافة الألياف، أدت البنية التحتية الملائمة إلى تحويل أكبر عدد من السكان المحليين في العالم الى مستهلكين نشطين عبر الانترنت وبهذا تتفوق الصين على الولايات المتحدة الأمريكية بهامش كبير في تجارة التجزئة الإلكترونية والدفع الرقمي، ولاكن لاتزال الولايات المتحدة متفوقة في مجال التكنولوجيات ذات الأغراض العامة التي يقوم عليها الإقتصاد الرقمي.

المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

يظهر الجدول تلخيص للدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية، بالتركيز على أوجه التشابه والإختلاف، وكذا الإضافة التي قدمتها هاته الدراسة:

الجدول (01): المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

أوجه الإختلاف	أوجه التشابه
- إنفردت الدراسة الحالية في تسليط الضوء على واقع الجزائر في مجال التحول نحو الإقتصاد الرقمي، بينما باقي الدراسات سلطت الضوء على : - واقع الإقتصاد الرقمي في الإقتصاد الرقمي والمؤسسات الناشئة في الجزائر؛ - وسلطة الدراسة الأخرى الضوء على الإقتصاد الرقمي ودوره في التحول إلى المجتمع الذكي بالجزائر - وقامت هذه الدراسة السابقة بمحاولة التعريف بالإقتصاد الرقمي وأهم مكوناته ومؤشراته وقواعده؛ - وركزت هذه الدراسة السابقة على كيفية قيام الإقتصاد الرقمي بتحويل النظام الإقتصادي العالمي بسرعة، وتفييم الضرائب على الإقتصاد الرقمي النيجيري؛ - وأخرى قام بدراسة حالة الصين ومقارنتها با الو. م .أ في مجال التطور التكنلوجي؛ - وقامت الدراسة السابقة الأخرى بتسليط الضوء	- تناولت جميع الدراسات أهمية ومفهوم الإقتصاد الرقمي؛ - تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في عرض أهم مكونات ومؤشرات الإقتصاد الرقمي؛ - تتشابه الدراسة السابقة والحالية في تسليط الضوء على دور التحول الرقمي في تعزيز الإقتصاد الرقمي؛ - تتشابه الدراسة السابقة مع الحالية في تسليط الضوء على تحديات وعقبات التحول إلى الإقتصاد الرقمي؛ - تتشابه دراسة الحالية مع سابقتها في الإعتماد على الجانب الوصفي والتحليلي لإستخلاص النتائج؛

على تقييم العوامل التي تضمن تشكل الإقتصاد الرقمي في روسيا.	

المصدر: إعداد الطالبة بعد الإطلاع على الدراسات السابقة المذكورة سالقا.

خلاصة الفصل:

الإقتصاد الرقمي الجديد، هو الإقتصاد القائم على وسائل الاتصال الحديثة وبالأخص على الأنترنت، يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية، ويتسم بالعديد من الخصائص تميزه عن الإقتصاد التقليدي السرعة في الأداء والاستجابة المباشرة وانخفاض التكلفة واقتصاد لا حدودي وغيرها مما يجعل نماذج الأعمال فيه أكثر كفاءة وفعالية . برز الإقتصاد الرقمي مع نمو وانتشار الأنترنت والشبكات متعددة الخدمات منها الأعمال التجارة الإلكترونية التي لها دور كبير في تفعيلها من خلال تقليص التكاليف و إتاحة فرص جديدة لإنتشار السلع والخدمات،وكسب ميزة تنافسية للمؤسسات، وتحسين الإتصالات،كما أن لها دور في إحداث تغيرات على العمليات المالية وغيرها.

الفصل الثاني: واقع وتحديات الاقتصاد الرقمي في الجزائر

تمهيد

شهد قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على مستوى العالم نموا وتطورا ملحوظا واهتماما متزايدا خلال السنوات الأخيرة، وقد انعكس هذا النمو والتطور على عصر المعلومات والمعرفة بإحداث ثورة هائلة في هذا القطاع أهلته ليكون قياديا في إقتصاديات البلدان المتقدمة ونظرا لأن دول العالم النامي وخاصة الجزائر منها لم تواكب هذه الثورة ولم تحسن من أدائها وإستغلالها إيجابيا في تحسين البنية التحيتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصال.

تسعى الجزائر جاهدة في إدماج مؤسساتها في الإقتصاد الجديد بحيث بلغت شوط كبير ومقبول في تحويل جميع معاملاتها رقميا، ولاكنها واجهت العديد من التحديات التي عرقلتها وعرقلت جميع خططها المستقبلية، وأدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات إلى ظهور مصطلحات جديدة في الإقتصاد على غرار التجارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية، وغيرها من المصطلحات الحديثة.

المبحث الأول: مجهودات الجزائر للتحول نحو الإقتصاد الرقمي

بذلت الجزائر مجهودا حثيثا ساعية من خلالها للتحول نحو الإقتصاد الرقمي، وقد تظافرت تلك الجهود خاصة بعد جائحة كورونا وما أسفرت عنه إجراءات الغلق الصحي من آثار سلبية على مختلف الأصعدة، ساعية من خلالها إلى تعزيز الرقمنة والتعامل عن بعد وتفعيل التعاملات الإفتراضية، وهو ما سيتم التفصيل فيه ضمن مطالب هذا المبحث.

المطلب الأول: مشروع رقمنة التعليم في الجزائر

بالنسبة للمجهودات التي بذلتها الجزائر في إستخدام وتوفير تكنولوجيا التعليم عن بعد، لازالت في بدايتها وقد يرجع ذلك لغياب الوعي بفعالية هذا النوع من التعليم، ومدى مساهمته في رفع المستوى العلمي والتأهيلي للفرد، رغم ذلك إلا أن التجربة الجزائرية بدأت مبكرة بمحاولة تجربة مؤسسة EEPAD، وتجربة المركز الوطني للتعليم المهني عن بعد CNEPD، أول تجربة في ميدان التعليم الإفتراضي والتي لازالت قائمة تتولى الإشراف عليها جامعة التكوين المتواصل التي أنشئت موقعا إفتراضيا تبث من خلاله دروسا مكملة لطلبتها في بعض التخصصات.

عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تجهيز الجامعات الجزائرية بالمعدات اللازمة لتطبيق التكوين عن بعد، وتموين هذه العملية، وإعداد الدروس في الأنترنت بإستخدام أرضية التعليم الإفتراضي للتعلم عن بعد وكلفت جامعة التكوين المتواصل بهذا المشروع، كما وضع مشروع مبادرة من طرف جامعة بجاية تتمثل في فكرة إدخال ممارسات تربوية جديدة أساسها الإستقلالية والتعلم الإجتماعي، ووضع شبكة المحاضرات المرئية ونظام التعليم الالكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهذا من خلال إقامة شبكة للمحاضرات المرئية تدمج كل المؤسسات الجامعية ورغم أن هذه الشبكة تسمح بتسجيل وبث غير مباشر للدروس فإنها مستعملة أساسا في شكل متزامن، وهناك حاليا في المؤسسات الجامعية خلايا للتعليم عن بعد تضم خبراء بيداغوجيين مهندسين وتقنيين استفادوا من تكوين متخصص ومتنوع.[1]

إن برنامج التعليم عن بعد COSELERN يتمحور حول التكوين في مبادئ التعليم عن بعد وقد إنتهت المرحلة الألى سنة 2007، أما المرحلة الثانية فقد بدأت شهر مارس من سنة 2009، حيث أن تنفيذ إستراتجية إدخال التعليم الإفتراضي بنيت على 7مراحل؛ حيث تم إدماج تدريجي للتعليم الإفتراضي في الجامعات فهي تمثل الهدف الأساسي لهذا المشروع، وتتمثل هذه المراحل في:[2]

- عملية تحسيسية وإعلامية تشمل محاضرات ومناقشات ونصوص إعلامية تفسر أهمية وكيفية إستعمال التعليم الإفتراضي والتعلم الذاتي؛
- تكوين في مجال التعليم الإفتراضي؛
- إنشاء هياكل إدارية وتقنية تضمن محيطا قانونيا لهذا المجال وتسمح بتكوين خلايا التعليم الإفتراضي في كل الجامعات؛
- إنتاج دروس وسيناريوهات تربوية حسب الأفكار الجديدة؛
- إدخال العمل الجماعي عن بعد في مراكز البحث؛

[1] سامي سفيان وهاني أمينة، **تجربة الجزائر في رقمنة منظومة التعليم الجامعي في ظل جائحة كورونا: العراقيل والتحديات**، الملتقى الإفتراضي الدولي: الحكومة الإلكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والانسانية، الطارف، نوفمبر 2021، ص ص 195-196.
[2] **نفس المرجع السابق**، ص ص 195-196.

- إنشاء وتحقيق محيطات التعليم الإفتراضي وتتبع تشكيل فرقة تقنية مبتكرة بتهيئة أرضية جزائرية تتلائم مع خصوصيات التعليم في الجزائر.

المطلب الثاني: مشروع رقمنة القطاع المالي والمصرفي في الجزائر

يعتبر القطاع المصرفي والمالي قطاعا إستراتيجيا، وقد بادرت الجزائر في هذا الإطار بجملة من الإصلاحات بهدف عصرنة قطاعها المصرفي والمالي، متبنية نهجا جديدا وإستخدمات مثل الخدمات المصرفية الإلكترونية، وإطلاق تطبيقات رقمية، مما يسمح بإستمرار في ضمان علاقة أفضل بين الزبون والبنك، لاسيما في ظل الأزمات الصحية، من خلال السماح لها بإجراء عدة عمليات عن بعد، مثلا:

- تطبيق BN@tic من البنك الوطني الجزائري.
- تطبيق BANXY من بنك NATIXIS.
- تطبيق BEA MOBILE من بنك الجزائر الخارجي.
- تطبيق MYSLAM من مصرف السلام.
- تطبيق My Bank من بنك BNP PARIBAS EL DJAZAIR.

شرعت الجزائر في التوجه نحو إعتماد خدمة الدفع الإلكتروني من خلال دفع فواتير سواء الكهرباء أو النقل، أو التأمين وغيرها من الخدمات، إذ أصبح ممكنا كل شخص يمتلك بطاقة الدفع الإلكترونية سواء بطاقة ذهبية التي تصدر عن بريد الجزائر أو بطاقة دفع ما بين البنوك CIB الاستفادة من هذه الخدمة.

شرعت مؤسسة بريد الجزائر في مشروع تحديث وسائل الدفع من خلال وضع نظام يسمح لزبون سواء كان فرد أو مؤسسة بإستعمال وسائل الدفع الإلكترونية، من خلال تقديم بطاقات تحمل أرقام سرية وتسمح بالدخول مباشرة إلى حسابهم إنطلاقا من موزعات آلية أخرى مرتبطة بنظام الشبكة الشبكية النقدية مابين البنوك، كما تسمح بإجراء عدد من العمليات البنكية كاتحويل من حساب إلى آخر، أو دفع فواتير وشيكات، أو طلب دفتر الشيكات....إلخ.[1]

المطلب الثالث: مشروع رقمنة الإدارات العمومية في الجزائر

عملت الجزائر على رقمنة الإدارة، وهذا في إطار العصرنة والتطور، فقد قامت بإدخال تقنيات المعلوماتية والإتصال قصد ضمان خدمة نوعية للمواطن بعيدا على الممارسات القديمة من خلال إعطاء دفع جديد للنهوض بالإدارة، لكن هذه الجهود قابلتها مجموعة من المشاكل كانت سببا في تعطيل هذه المبادرة.

[1] رانية تفاوة، شوام بوشامة، **التحول الرقمي كخيار إستراتيجي في ظل الإنتقال نحو الإقتصاد الرقمي في الجزائر: دراسة إكتشافية**، مجلة الإقتصاد والبيئة، المجلد 06، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر، 03 أفريل2023، ص ص 429-430، متاح على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/218228، تاريخ الاطلاع: 23 أفريل 2024، على الساعة: 18:20.

قامت مؤسسة بريد الجزائر أحد مؤسسات الخدمة العمومية التي إتجهت إلى تطوير خدمتها بما يكفل إحترام وثقة المواطنين من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات والإتصال لتحسين الخدمة المقدمة للمواطن ضمن تأسيس نظام الخدمة الإلكترونية، والتي تتمثل فيما يلي:[1]

1- **الشيك الإلكتروني:** الذي يقوم بتوفير خدمات للزبائن والمتعاملين من خلال جهاز إلكتروني يسمح بسحب الأوراق النقدية آليا بمبلغ محدد بمعدل عملية في اليوم وفي أي وقت.

2- **بطاقة السحب الإلكتروني La carte C .C.P:** تستعمل هذه البطاقة للحصول على خدمات مالية لدى مؤسسة بريد الجزائر عن طريقها يتمكن المواطن من سحب النقود من أي شباك بريدي أو موزع أوتوماتيكي عبر الجزائر وتتميز بطاقة السحب بالسرعة والأمن وفي هذا الصدد قامت مؤسسة بريد الجزائر بتوفير هذه البطاقة وتوسيع إستعمالها.

3- **تقديم خدمات عن طريق الشبكة:**تقدم مؤسسة بريد الجزائر خدمات إلكترونية من خلال شبكة الانترنت وتشمل الخدمات التالية:

- **خدمات الإطلاع على الرصيد:** توفر شبكة الأنترنت خدمات إلكترونية بحيث يستطيع كل متعامل لدى مؤسسة بريد الجزائر والذي يملك بريد جاري، والإطلاع على رصيده البريدي من خلال إمتلاكه لرقم سري ورقم حسابه الجاري؛
- **خدمة طلب نموذج الصك البريدي:** ويكون هذا من خلال ملأ إستمارة معلومات الخاصة بالتعامل بشكل إلكتروني ويكون ذلك عن طريق إستمارة إلكترونية؛
- **خدمة الحصول على كشف العمليات الحسابية:**طلب يتقدم به المتعامل لدى مؤسسة بريد الجزائر يحدد من خلاله الفترة التي يريد مراجعتها ورقم حسابه الجاري بحيث يتحصل المتعامل على وثيقة تبين العمليات المالية التي طرأت على حسابه المالي في الفترة المطلوبة.

[1] شعيب محمد توفيق، حكيم وعبل، **واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 02، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 14 نوفمبر 2022، ص ص 69-70، متاح على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/204955، تاريخ الاطلاع: 23 أفريل 2024، على الساعة: 18:20.

المبحث الثاني: مؤشرات التحول إلى الإقتصاد الرقمي في الجزائر

تأتي أهمية المؤشر الإقتصادي لتحديد الفجوات الرقمية داخل الدولة في عالم أصبح فيه التحول الرقمي ضرورة من ضروريات الحياة وليس رفاهية كما كان يوصف فيما سبق، لذا وجب على الدولة ضمان حصول جميع المواطنين على نفس الخدمات والفرص التي توفرها الرقمنة، ومن هذا الباب سيتم التطرق لتطور أهم تلك المؤشرات في الجزائر من أجل تقييم واقع الاقتصاد الرقمي في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: الأبعاد الإستراتيجية لمؤشر التحول الرقمي

يقوم مؤشر الإقتصاد الرقمي بقياس مدى فعالية عملية التحول الرقمي، ويحدد إتجاهات وأنماط تطوير الأداء الحكومي، لتحديد المؤشرات تم الإستناد على الأبعاد الإستراتجية و التي تمثلت في خمسة أبعاد أساسية، يمثلها الشكل التالي:

الشكل (02): الأبعاد الإستراتجية لمؤشر للتحول الرقمي

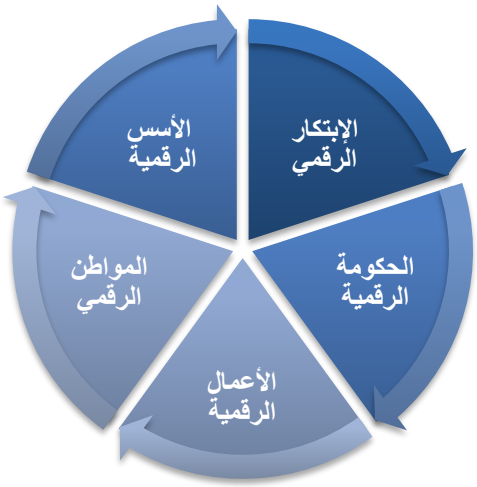

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على :الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، **مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي**، الطبعة الأولى، مجلس الوحدة العربية بجامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2022.

من خلال الشكل السابق يمكن تعريف على الأبعاد الإستراتجية للإقتصاد الرقمي، وهي كالتالي:[1]

1- **الأسس الرقمية:** يهدف إلى الوصول بمستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات في الدول العربية لدرجة التأهل التي تمكنها من مواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة على مستوى العالم؛

2- **الإبتكار الرقمي:** يهدف لتمكين الدول العربية من مواكبة المستقبل التكنولوجي المتسارع على المستوى الدولي، وتوفر نظم التعليم والمهارات التي تساعد على الإبتكار المتواكب مع إتجاهات التكنولوجيا الحديثة؛

3- **المواطن الرقمي:** يهدف هذا البعد الإستراتيجي لتعظيم إستفادة الأفراد من إستخدم التكنولوجيا الرقمية وتوفر مستوى التعليم والمهارات المؤهلة لذلك ورفع جودة الحياة للمواطنين؛

4- **الأعمال الرقمية:**يهدف إلى تمكين الشركات من إستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات الحديثة والمشاركة الفعالة في الإقتصاد الرقمي وتوفر بيئة الأعمال الرقمية المواتية للتغيرات التكنولوجية؛

5- **الحكومات الإلكترونية:** يهدف هذا البعد الإستراتيجي لتوفير حكومة رقمية تستهدف الإستثمار في تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات لصالح خدمة مواطنيها وتخفيض تكاليف التعامل ورفع جودة الحياة للمواطن وتحقيق الشفافية، مع توفر آليات الحوكمة الفعالة لتحقيق النفع بين الأطراف ذات الصلة الثالثة الأفراد الشركات الحكومات.

المطلب الثاني: المؤشرات الفرعية لمؤشر الإقتصاد الرقمي

إعتمد تقرير الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي لسنة 2022 في تنظيمه على تسع ركائز أساسية، وتتكون كل ركيزة من ثلاثة إلى ثمانية مؤشرات بإجمالي 43 مؤشرا، وتشمل هذه الركائز:

أولا: المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات

الركيزة الأولى المؤسسات، والتي تضم مجموعة من المؤشرات الفرعية والرئيسية كما موضح في الجدول أدناه:

الجدول (02): المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات

الركيزة الأولى	المؤسسات
1.1	البنية التحتية
1.1.1	الإستقرار السياسي
1.1.2	الكفاءة الحكومية

[1] تقرير الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، **مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي**، مجلس الوحدة العربية بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2022، ص ص 46-47.

1.2	البيئة التنظيمية
1.2.1	جودة الأداء التنظيمي
1.2.2	سيادة القانون
1.3	سهولة ممارسة أنشطة الاعمال

المصدر: تقرير الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، **مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي**، مجلس الوحدة العربية بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2022، ص ص 52-53.

يمثل الجدول التالي الركيزة الأولى المؤسسات وحسب تقرير فإنه يتفرع منهثلاثة مؤشرات أساسية وأخرى فرعية، مؤشر البنية التحيتة الذي يتفرع منه مؤشريين فرعيين هما الإستقرار السياسي والكفاءة الحكومية، ومؤشر البيئة التنظيمية التي تتفرع منها مؤشرين فرعيين وهما جودة الأداء التنظيمي وسيادة القانون، ومؤشر الثالث وهو سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

ثانيا: المؤشرات المتعلقة بالبنية التحتية للإتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الركيزة الثانية البنية التحتية للإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتي يتفرع منها مجموعة من المؤشرات الفرعية والرئيسية كما هو موضح في الجدول:

الجدول(03): المؤشرات المتعلقة بالبنية التحتية للإتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الركيزة الثانية	البنية التحتية
2.1	**النفاذ لخدمات تكنولوجيا المعلومات**
2.2	**إستخدام تكنولوجيا المعلومات**
2.3	**تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي**
2.4	**أداء الخدمات اللوجيستية**

المصدر: تقرير الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، **مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي**، مجلس الوحدة العربية بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2022، ص ص 52-53.

يمثل الجدول الموالي الركيزة الثانية البنية التحتية للإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وحسب التقرير فإنه يتكون من أربع مؤشرات رئيسية فالأولى هي النفاذ لخدمات تكنولوجيا المعلومات والثانية هي إستخدام تكنولوجيا المعلومات وأما المؤشر الثالث هي تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي، والرابع أداء الخدمات اللوجيستية.

ثالثا: المؤشرات المتعلقة بالتعليم والمهارات

الركيزة الثالثة هي القوى العاملة والتي يتفرع منها مجموعة من المؤشرات الرئيسية وكما هو موضح في الجدول:

الجدول (04): المؤشرات المتعلقة بالقوى العاملة

الركيزة الثالثة	القوى العاملة
3.1	**القوى العاملة الحالية**

3.2	مهارات القوى العاملة الحالية
3.3	القوى العاملة المستقبلية
3.4	مهارات القوى العاملة المستقبلية
3.5	تنوع القوى العاملة

المصدر: تقرير الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، **مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي**، مجلس الوحدة العربية بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2022، ص ص 52-53.

يمثل الجدول المؤشرات الرئيسية التي تميز الركيزة الرابعة، وحسب التقرير فإن المؤشر الأول هو القوى العاملة الحالية، أما المؤشر الثاني يتمثل في مهارات القوى العاملة الحالية، والمؤشر الثالث هو القوى العاملة المستقبلية والمؤشر الخامس فالأخير هو تنوع القوى العاملة.

رابعا: المؤشرات المتعلقة بالحكومة الإلكترونية

الركيزة الخامسة هي ركيزة الحكومة الإلكترونية التي تتكون من مجموعة مؤشرات أساسية كما موضح في الجدول التالي:

الجدول (05): المؤشرات المتعلقة بالحكومة الإلكترونية

الركيزة الرابعة	الحكومة الإلكترونية
4.1	مؤشر البنية الأساسية للإتصالات
4.2	مؤشر خدمات الحكومة الرقمية
4.3	مؤشر رأس المال البشري

المصدر: تقرير الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، **مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي**، مجلس الوحدة العربية بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2022، ص ص 52-53.

يمثل الجدول مجموعة المؤشرات الرئيسية التي تميز الركيزة الرابعة التي تحتوي على ثلاثة مؤشرات رئيسية ، المؤشر الأول هو مؤرشر البنية الأساسية للإتصالات، وأما المؤشر الثاني هو مؤشر خدمات الحكومة الرقمية والمؤشر الثالث والأخير هو مؤشر رأس المال البشري.

خامسا: المؤشرات المتعلقة بالإبتكار

تم تطوير مؤشرات الركيزة الخامسة وحسب تقرير مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 لتعكس القدرة على الإبتكار وهي تعد من أهم الممكنات للتحول إلى الاقتصاد الرقمي، والجدول التالي يوضح مؤشرات التي تتضمنه:

الجدول(06): المؤشرات المتعلقة بإبتكار

الركيزة الخامسة	الإبتكار
5.1	التوجه المستقبلي للدولة

5.2	التعاون متعدد الأطراف
5.3	الأوراق العلمية المنشورة
5.4	براءات الإختراع {لكل مليون من السكان}
5.5	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج
5.6	ثقافة ريادة الأعمال

المصدر: الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، **مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي**، مجلس الوحدة العربية بجامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، طبعة 1، 2022، ص52-53.

يمثل الجدول التالي مجموعة المؤشرات الرئيسية التي تميز ركيزة الإبتكار وهذه الركيزة تعتبر من أهم الممكنات للتحول إلى الإقتصاد الرقمي، وكما هو موضح في الجدول أول مؤشر رئيسي هو التوجه المستقبلي للدولة، وثاني مؤشر هو التعاون متعدد الاطراف، والمؤشر الموالي هو الأوراق العلمية النشورة، وتليه براءات الإختراع، وثقافة ريادة الأعمال.

سادسا: المؤشرات المتعلقة بالمعرفة والتكنولوجيا

الركيزة السادسة هي ركيزة المعرفة والتكنولوجيا التي تتكون من مجموعة مؤشرات رئيسية كما يوضحه الجدول:

الجدول(07): المؤشرات المتعلقة بالمعرفة والتكنولوجيا

الركيزة السادسة	المعرفة والتكنولوجيا
6.1	شهادات الجودة iso 9001
6.2	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج
6.3	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة
6.4	تطوير نماذج جديدة للشركات بإستخدام تكنولوجيا المعلومات

المصدر: تقرير الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، **مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي**، مجلس الوحدة العربية بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2022، ص ص 52-53.

يلخص الجدول المؤشرات الرئيسية لركيزة المعرفة والتكنولوجيا الذي يشمل أربعة مؤشرات أساسية، حسب التقرير فالمؤشر الأول هو شهادات الجودة إيزو 9001، والمؤشر الثاني هو الإنفاق على البرامج

كنسبة من الناتج، ويليه صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة، ثم يأتي تطوير نماذج جديدة للشركات بإستخدام تكنولوجيا المعلومات.

سابعا: المؤشرات المتعلقة قوى السوق

الركيزة السابعة هي قوى السوق التي تتكون من مجموعة مؤشرات رئيسية وهي موضحة في الجدول أدناه:

الجدول (08): المؤشرات المتعلقة بقوى السوق

الركيـــــــــزة السابعة	قوى السوق
7.1	سهولة الحصول على قروض
7.2	القدرة على حماية صغار المستثمرين
7.3	زيادة المنافسة على المستوى المحلي

المصدر: تقرير الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، **مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي**، مجلس الوحدة العربية بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2022، ص ص 52-53.

يبين الجدول مؤشرات الرئيسية التي تتفرع من الركيزة التاسعة قوى السوق، بحيث تنقسم إلى ثلاثة مؤشرات حسب التقرير، فالمؤشر الأول المذكور هو سهولة الحصول على قروض، والثانية القدرة على حماية صغار المستثمرين، أما الثالثة والأخيرة فهي زيادة المنافسة على المستوى المحلي.

ثامنا: المؤشرات المتعلقة بنمو سوق المال

يعبر عن الخدمات المالية ومدى توفير وتسهيل الوصول إليها، وكفاءة مؤسساتها التي تقدم الخدمات التمويلية، من أهم المواضيع في عملية التحول الرقمي، سوق المال هو العقبة الأساسية في التحول الرقمي وتبني التكنولوجيا الرقمية الجديدة، ومن الجدول التالي نوضح أهم مؤشرات ركيزة سوق المال:

الجدول(09): المؤشرات المتعلقة بنمو سوق المال

الركيزة الثامن	نمو سوق المال
8.1	نسبة الإئتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج
8.2	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة
8.3	توافر صناديق التمويل
8.4	القيمة السوقية
8.5	سلامة البنوك
8.6	القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض
8.7	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري {عدد الأيام}
8.8	تكلفة بدء نشاط تجاري

المصدر: تقرير الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، **مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي**، مجلس الوحدة العربية بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2022، ص ص 52-53.

يوضح الجدول مؤشرات الركيزة الثامنة نمو سوق المال هو الركيزة الأساسية في التحول نحو الإقتصاد الرقمي الذي يشمل مجموعة من المؤشرات، فالبنسبة للمؤشر الأول وكما هو موضح في الجدول هو نسبة الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج، والثاني هو تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويليه توافر صناديق التمويل، وثم القيمة السوقية، وسلامة البنوك، وبعدها القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض، وبعدها يأتي المؤشريين الأخيرين وهما الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري، وتكلفة بدء نشاط تجاري.

تاسعا: المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة

إن زيادة نشر التقنيات الرقمية الحالية تساعد بتسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك 20 هدفا خاصا و25 مؤشرا مرتبطا، ومن خلال الجدول الموالي تتضح أهم الأهداف التي تندرج تحت الركيزة التاسعة:

الجدول(10): المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة

الركيزة التاسعة	التنمية المستدامة{دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق المستهدفات}
9.1	الهدف1: القضاء على الفقر
9.2	الهدف2: القضاء التام على الجوع
9.3	الهدف3: الصحة الجيدة والرفاهية
9.4	الهدف4: التعليم الجيد
9.5	الهدف8: العمل اللائق والنمو الإقتصادي
9.6	الهدف9: الصناعة والابتكار والبيئة الأساسية
9.7	الهدف17: عقد شراكات من أجل تحقيق الأهداف

المصدر: تقرير الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، **مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي**، مجلس الوحدة العربية بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2022، ص ص 52-53.

من خلال الجدول وحسب التقرير يتضح أن الركيزة التاسعة أهداف التنمية المستدامة والتي تتكون من سبعة أهداف، بحيث صنف الهدف الأول هو القضاء على الفقر والجوع، والهدف الثاني هو القضاء التام على الجوع، والصحة الجيدة والتعليم صنفو في المراتب الثالثة والرابعة، وتليه الهدف الثامن العمل اللائق والنمو الإقتصادي، وبعدها صنفت الصناعة والابتكار والبيئة الأساسية في المرتبة التاسعة، والهدف السبعة عشر هو عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف.

المطلب الثالث: واقع الإقتصاد الرقمي في الجزائر

يتحدد واقع الإقتصاد الرقمي في الجزائر بعد قياسه من خلال مؤشرات التحول نحو الإقتصاد الرقمي، وهو ما سيتم التفصيل فيه ضمن الآتي:

أولا: مؤشرات التحول نحو الإقتصاد الرقمي

من الأبعاد الإستراتجية تم تحديد مجموعة من الأسس الرئيسية لبناء المؤشر الإقتصادي، والشكل التالي يوضح تسعة ركائز من أصل 43 مؤشرا فرعيا ومطبقة على 5 أبعاد:

الشكل(03): الأبعاد الإستراتجية والمؤشرات الرئيسية للتحول الرقمي

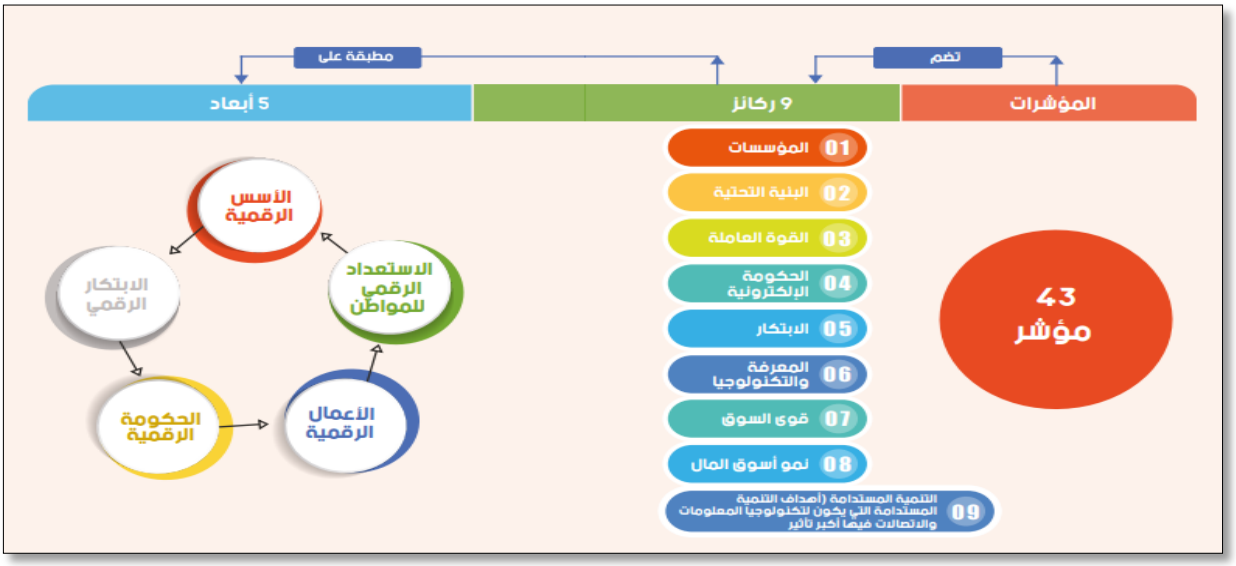

المصدر: تقرير لإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، **مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي**، مجلس الوحدة العربية بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2022، ص ص 46-47، ص ص 50-51.

يوضح الشكل أعلاه وحسب تقرير مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 أن الإقتصاد الرقمي ينقسم إلى خمسة أبعاد إستراتيجية تتكون من 43 مؤشرا، ومنه يندرج تسعة ركائز وأهم ركيزة التنمية المستدامة لأنها متعددة الأبعاد وترتبط إرتباطا وثيقا بكل الركائز، ومن خلال هذه الركائز يتمكن بناء المؤشرات الإقتصادية.

ثانيا: موقع الجزائر عربيا حسب مؤشر الاقتصاد الرقمي

يقوم مؤشر الإقتصاد الرقمي بتحليل أداء الدول ويصنفها حسب إستعداد كل منها للإقتصاد الرقمي، ويقدم تحليلا إحصائيا لكل دولة يحدد فيها موجهات ومتطلبات النمو الإقتصادي والحكومة لمواكبة المتغيرات الرقمية وبناء النماذج المستقبلية.

الجدول(11): ترتيب الدول العربية وفقا لمؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022

الترتيب	الدولة	قيمة المؤشر
1	الإمارات	71.37
2	السعودية	66.07
3	قطر	65.05
4	بحرين	64.89
5	عمان	61.64
6	الكويت	61.30
7	الاردن	57.67
8	المغرب	54.86
9	تونس	54.03
10	مصر	52.36
11	الجزائر	46.55
12	العراق	33.64
13	موريتانيا	29.95
14	اليمن	28.90
15	جيبوتي	28.06
16	سوريا	26.06
18	السودان	25.53
19	القمر المتحدة	24.34
20	ليبيا	23.70
21	الصومال	23.57
22	فلسطين	23.11

المصدر: تقرير الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، **مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي**، مجلس الوحدة العربية بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2022.

من خلال الجدول وحسب تقرير مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 يمكن ملاحظة أن دول الخليج تتصدر قائمة ترتيب الدول العربية 2022، ودول المغرب العربي تتوسط الترتيب، أما الجزائر تترتب في مرتبة 11 عربيا، والدولة الفلسطين الشقيقة تترتب في المرتبة الأخيرة.

ثالثا: الأداء الإقتصادي الرقمي في الجزائر

يمكن قياس الأداء الإقتصادي الرقمي في الجزائر من خلال الركائز التسع التي ينبثق منها مؤشر الإقتصاد الرقمي، والتي بلغت قيمها حسب تقرير مؤشر الإقتصاد الرقمي سنة 2022 ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل(04): قيمة المؤشر وفقا للأسس المختلفة في الجزائر

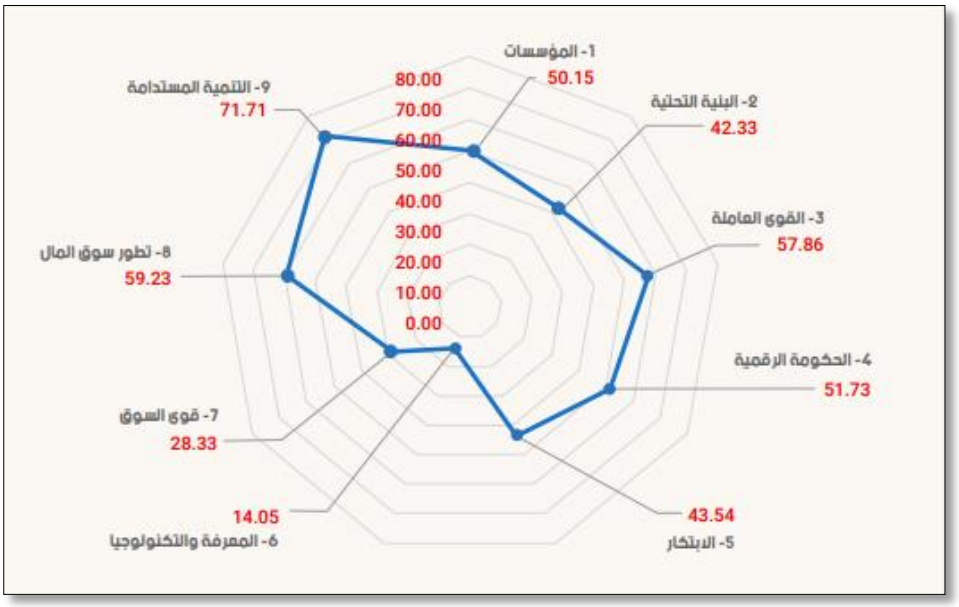

المصدر: تقرير الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، **مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي**، مجلس الوحدة العربية بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2022، ص 202.

من خلال الشكل أعلاه وحسب تقرير الإقتصاد الرقمي العربي 2022، يمكن ملاحظة قيمة كل مؤشر وفقا للأسس في الجزائر بحيث أن التنمية المستدامة يمثل القيمة الأكبر بحيث بلغ 71.71، ثم يليه نمو سوق التمويل بقيمة 59.23، وبعدها تأتي القوة العاملة بقيمة57.86، وبعده يأتي محور الحكومة الإلكترونية بقيمة قدرت 51.73، ثم يليها محور المؤسسات بقيمة50.15، بعدها يأتي الابتكار بقيمة 43.54، وتليه البنية التحيتة بقيمة 42.33، وفي المراتب الأخيرة تأتي قوى السوق بقيمة 33.28، ثم المعرفة والتكنولوجيا بقيمة 14.05.

المطلب الرابع: تشخيص الإقتصاد الرقمي في الجزائر بناء على الركائز التسع

حسب نسخة 2022 من مؤشر الإقتصادي الرقمي العربي، أعطيت كل ركيزة أوزان متساوية. وهكذا، تم تحديد المتوسط من خلال عدد المؤشرات الرئيسية في كل ركيزة.

أولا: الركيزة الأولى- المؤسسات

تشتمل حسب تقرير الإتحاد العربي الإقتصادي الرقمي لسنة 2022 على المؤشرات والقيم التالية:

الجدول(12): مضمون ركيزة المؤسسات في الجزائر

الركيزة الأولى: المؤسسات	القيمة
1.1البنية التحتية	44.60
1.2البيئة التنظيمية	49.85
1.3سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	55.19
إجمالي قيمة المؤشر	50.15

المصدر: تقرير الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، **مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي**، مجلس الوحدة العربية بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2022، ص 202.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن الركيزة الأولى يندرج منها ثلاثة مؤشرات ،بحيث أن مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر وحسب ماجاء في التقرير تبلغ أعلى قيمة بمعدل 55.19، وتليها البيئة التنظيمية في الترتيب، وبعدها تليها البيئة التحتية التي تعتبر أهم مؤشر في ركيزة المؤسسات ولاكن الجزائر سجلت فيها قمية ضعيفة بلغت 44.60، بحث أصبح إجمالي قيمة المؤشر 50.15.

ثانيا: الركيزة الثانية- البنية التحتية

تشتمل حسب تقرير الإتحاد العربي الإقتصادي الرقمي لسنة 2022 على المؤشرات والقيم التالية:

الجدول(13): مضمون ركيزة البنية التحيتة في الجزائر

الركيزة الثانية: البنية التحتية	القيمة
2.1 الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات	60.20
2.2 إستخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات	53.00
2.3 تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي	37.50
2.4 أداء الخدمات اللوجستية	18.60
إجمالي قيمة المؤشر	42.33

المصدر: تقرير الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، **مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي**، مجلس الوحدة العربية بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2022، ص 202.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن الركيزة الثانية البنية التحتية حسب ماجاء في التقرير تتكون من أربعة مؤشرات رئيسية وكانت فيمته الإجمالي بالنسبة للجزائر تبلغ 42.33، بحث بلغ مؤشر الوصول

لخدمات تمنولوجيا المعلومات قيمة 60.20 كا أعلى قيمة بالنسبة للمؤشرات الأخرى، ثم جاء مؤشر إستخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات بقيمة بلغت 53.00، وتذيل مؤشر الأداء اللوجستي القائمة بقيمة قدرت ب 18.60.

ثالثا: الركيزة الثالثة- القوى العاملة

تشتمل حسب تقرير الاتحاد العربي الاقتصادي الرقمي لسنة 2022 على المؤشرات والقيم التالية:

الجدول (14): مضمون الركيزة قوى العاملة في الجزائر

الركيزة الثالثة: القوى العاملة	القيمة
3.1 القوى العاملة الحالية	53.00
3.2 مهارات القوي العاملة الحالية	48.00
3.3 القوى العاملة المستقبلية	65.20
3.4 مهارات القوى العاملة المستقبلية	50.70
3.5 تنوع القوى العاملة	72.41

المصدر: تقرير الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، **مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي**، مجلس الوحدة العربية بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2022، ص 202.

من خلال الجدول الموالي يمكن ملاحظة قيم مؤشرات الركيزة الثالثة القوى العاملة بالنسبة لدولة الجزائر حسب ما جاء في التقرير، بحيث بلغ مؤشر تنوع القوى العاملة القيمة الأعلى بحيث قدرت ب 72.41، وبعدها جاءت القوى العاملة المستقبلية بقيمة قدرت ب 65.20، وبعدها جاءت القوى العاملة الحالية بقيمة 53.00، وثم مهارات القوى العاملة المستقبلية بقيمة 50.70، وفي الأخير سجلت الجزائر نسبة ضعيفة في مهارات القوى العاملة الحالية

رابعا: الركيزة الرابعة- الحكومة الرقمية

تشتمل حسب تقرير الإتحاد العربي الإقتصادي الرقمي لسنة 2022 على المؤشرات والقيم التالية:

الجدول (15): مضمون ركيزة الحكومة الرقمية في الجزائر

الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	القيمة
4.1 مؤشر البنية الأساسية للإتصالات	57.87
4.2 مؤشر خدمات الحكومة الإلكترونية	27.65
4.3 مؤشر رأس المال البشري	69.66
إجمالي قيمة المؤشر	51.73

المصدر: تقرير الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، **مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي**، مجلس الوحدة العربية بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2022، ص 202.

من خلال الجدول الموالي وحسب تقرير مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022، بلغ إجمالي قيمة مؤشرات ركيزة الحكومة الإلكترونية 51.73 لدولة الجزائرية، تساعد هذه الركيزة علي تتبع التقدم الذى تحقق في التحول الرقمي، ومن خلال مؤشر تنمية الحكومة الإكترونية EGDI الصادر من الأمم المتحدة والذي يقيم تطور الحكومة الرقمية على المستوى الوطني.

خامسا: الركيزة الخامسة- الإبتكار

تشتمل حسب تقرير الإتحاد العربي الاقتصادي الرقمي لسنة 2022 على المؤشرات والقيم التالية:

الجدول (16): الإبتكار

الركيزة الخامسة: الإبتكار	القيمة
5.1 التوجه المستقبلي للدولة	51.52
5.2 التعاون متعدد الأطراف	66.67
5.3 الأوراق العلمية المنشورة	73.70
5.4 براءات الإختراع لكل مليون من السكان	0.50
5.5الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج	11.63

5.6 ثقافة ريادة الأعمال	57.24
إجمالي قيمة المؤشر	43.54

المصدر: تقرير الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، **مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي**، مجلس الوحدة العربية بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2022، ص 202.

من خلال الجدول وحسب تقرير مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022، فإن ركيزة الإبتكار تتضمن ستة مؤشرات بحيث بلغ إجمالي قيمة المؤشر 43.54 لدولة الجزائر، بحيث بلغت أكبر قيمة بالنسبة لمؤشر الأوراق العلمية المنشورة، وأقل قيمة سجلت في مؤشر براءات الإختراع لكل مليون من السكان.

سادسا: الركيزة السادسة- المعرفة والتكنولوجيا

تشتمل حسب تقرير الاتحاد العربي الاقتصادي الرقمي لسنة 2022 على المؤشرات والقيم التالية:

الجدول(17): المعرفة والتكنولوجيا

الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	القيمة
6.1 شهادات الجودة[ISO 9001]	3.34
6.2 الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.10
6.3 صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات% إجمالي التجارة	3.42
6.4 تطوير نماذج جديدة للشركات بإستخدام تكنولوجيا المعلومات	49.34
إجمالي قيمة المؤشر	14.05

المصدر: تقرير الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، **مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي**، مجلس الوحدة العربية بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2022، ص 202.

من خلال الجدول وحسب تقرير مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022، بلغ إجمالي قيمة المؤشر بالنسبة للجزائر قيمة 14.05، بحيث بلغت أكبر قيمة لمؤشر تطوير نماذج جديدة للشركات بإستخدام تكنولوجيا المعلومات بقيمة بلغت 49.34، وأقل قيمة سجلت في مؤشر الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة بلغت 0.10.

سابعا: الركيزة السابعة- قوى السوق

تشتمل حسب تقرير الاتحاد العربي الاقتصادي الرقمي لسنة 2022 على المؤشرات والقيم التالية:

الجدول(18): قوى السوق

الركيزة السابعة: قوى السوق	القيمة
7.1 سهولة الحصول على القروض	10.00
7.2 القدرة على حماية صغار المستثمرين	20.00
7.3 زيادة المنافسة على المستوى المحلي	55.00
إجمالي قيمة المؤشر	28.33

المصدر: تقرير الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، **مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي**، مجلس الوحدة العربية بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2022، ص 202.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن الركيزة السابعة قوى السوق تتكون من ثلاثة مؤشرات تتمحور حول شروط السوق وإجمالي المعاملات، فالمؤشر الأول يقوم بقياس سهولة الحصول على الإئتمان، والمؤشر الثاني يتضمن سهولة حماية صغار المستثمرين، أما المؤشر الأخير فيتناول المنافسة على المستوى المحلي.

ثامنا: الركيزة الثامنة- نمو سوق المال

تشتمل حسب تقرير الاتحاد العربي الاقتصادي الرقمي لسنة 2022 على المؤشرات والقيم التالية:

الجدول (19): نمو سوق المال

الركيزة الثامنة: نمو سوق المال	القيمة
8.1 الائتمان المحلي للقطاع الخاص % الناتج المحلي الاجمالي	24.30
8.2 تمويل الشركات الصغيرة والمتوسط	69.09
8.3 توافر صناديق التمويل	67.31
8.4 القيمة السوقية	0.20
8.5 سلامة البنوك	59.70
8.6 القروض المتعثرة %من إجمالي القروض	76.20
8.7 الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري	82.90
8.8 تكلفة بدء نشاط تجاري	94.10
إجمالي قيمة المؤشر	59.23

المصدر: تقرير الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، **مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي**، مجلس الوحدة العربية بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2022، ص 202.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن ركيزة نمو سوق المال يتفرع إلى ثمانية مؤشرات، حيث بلغت إجمالي قيمة المؤشر بالنسبة للجزائر 59.23، وسجلت أكبر قيمة في مؤشر تكلفة بدء نشاط تجاري بقيمة 94.23، وسجلت أقل قيمة في مؤشر القيمة السوقية بقيمة 0.20.

تاسعا: الركيزة التاسعة- أهداف التنمية المستدامة

تشتمل حسب تقرير الاتحاد العربي الاقتصادي الرقمي لسنة 2022 على المؤشرات والقيم التالية:

الجدول(20): أهداف التنمية المستدامة

الركيزة التاسعة: أهداف التنمية المستدامة	القيمة
9.1 الهدف1: القضاء على الفقر	96.93
9.2 الهدف 2: القضاء التام على الجوع	56.56
9.3 الهدف 3: الصحة الجيدة والأنفاق	75.57
9.4 الهدف 4: التعليم الجيد	91.21
9.5 الهدف 8: العمل اللائق والنمو الإقتصادي	62.20
9.6 الهدف9: الصناعة والإبتكار والبنية الأساسية	45.40
9.7 الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	74.10
إجمالي قيمة المؤشر	71.71

المصدر: تقرير الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، **مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي**، مجلس الوحدة العربية بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2022، ص 202.

من خلال الجدول وحسب تقرير مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022، بلغ إجمالي قيمة المؤشر بالنسبة لركيزة أهداف التنمية المستدامة قيمة قدرت ب71.71 لدولة الجزائرية، بحيث سجلت أعلى قيمة للهدف الأول القضاء على الفقر بقيمة 96.93، وهذا راجع لإهتمام الكبير للقضاء على هذه المشكلة في الجزائر تعتبر قيمة جيدة بالنسبة للتنمية المستدامة، ونلاحظ أن الجزائر تهتم بتحقيق هذه الأهداف لأنه حسب القيم المتوصل إليها حسب التقرير فهي تبلغ أشواط مهمة ومقبولة.

المبحث الثالث: تحديات التحول الرقمي في الجزائر

يواجه التحول نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر تحديات عديدة تعيقها وتحد من فعاليته وكفاءته، وفي ما يلي عرض مختصر لأهم تلك التحديات.

المطلب الأول: التحديات الإدارية للتحول نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر

تشمل هذه التحديات مايلي:

أولا: غياب الإستراتيجية الفعالة

عند تحويل مكان العمل من مكان مادي إلى رقمي، يتعين على المؤسسات أن يكون لديها إستراتيجية محددة للتأكد من سير العملية بسلاسة، من ناحية أخرى يمكن ان يؤدي عدم وجود إستراتيجية مناسبة إلى نتائج كارثية، حيث يعد التحول الرقمي خطوة كبيرة للأفراد، وإبتعادا عن الأعراف التقليدية، لا يمكن أن يؤدي تدفق العمل فحسب، بل يؤثر أيضا على الموظفين.

ثانيا: الإفتقار إلى التخطيط والتدريب المناسبين

لا يأتي التحول الرقمي مع دليل أو مفطع فيديو يمكن التعلم منه، إنها عملية تجريبية، ولاكن يجب أن يكون لدى المؤسسة تخطيط وتدريب مناسبان لتجنب المشاكل الواضحة، حيث أن غياب التخطيط يشكل عائقا رئيسيا أمام التحول الرقمي، ومن خلال التخطيط السليم من البداية إلى النهاية وتدريب الموظفين، يمكن لمدراء المؤسسات تقليل فرص الفشل وزيادة فرصهم في النجاح،[1] وهو ما تفتقر إليه الجزائر نتيجة:

1- غموض المفهوم: فما زال الكثير من القيادات الإدارية في العديد من الحكومات والمنظمات لا يدركون مفهوم الحوكمة الإلكترونية بصورة جيدة، لذلك فإن الأمر يستلزم إظهارا للمفهوم وتحقيق الأرضية الفكرية لهم.

2- مقاومة التغيير: إذ أن إقامة مثل هذا المشروع تحمل في طياته الكثير من المتغيرات على مستوى المنظمات والأقسام والشعب، وإعادة توزيع المهام والصلاحيات مما يستلزم تغييرا في القيادات الإدارية والمراكز الوظيفية، وقد ينجم عن ذلك في أغلب الأحيان مقومة للتغيير من قبل المدريين والموظفين.[2]

3- ضعف التنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الرقمية: عدم القيام بالتغيرات التنظيمية المطلوبة لإدخال الإدارة الرقمية من خلال دمج أو إضافة بعض الإدارات أو التقسيمات، وتحديد السلطات والعلاقات بين الإدارات وتدفق العمل بينها وقلة البرامج التدريبية للموارد البشرية ورسكلة موظفي الإدارة.[3]

المطلب الثاني: التحديات التكنولوجية

تشمل هذه التحديات مايلي:[4]

أولا: رداءة خدمة الأنترنت وشبكات الإتصالات

إن الأنترنت يستخدم على نطاق واسع من قبل المصارف والقطاعات المالية والغير مالية وكذلك من قبل التعليم في المدارس والجامعات وأن ضعف الأنترنت يؤثر على عمل المصارف والعملية التعليمية حيث يبحث المستخدمون عن الخدمات المتطورة بشكل متزايد، كما يجب أن تكون شبكات الإتصالات

[1] سهام سليم الجعافرة، **الرقمنة وتحسين أداء جودة الخدمة في البلديات**، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد4، العدد2، الجامعة الأردنية، 2022، ص800، متاح على الرابط: https://www.hnjournal.net، تاريخ الاطلاع: 23 أفريل 2024، على الساعة: 18:00.

[2] طلق عوض الله السواط، ياسر ساير الحربي، **أثر التحول الرقمي على كفاءة الأداء الأكاديمي**، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 43، جامعة الملك عبد العزيز، 2022، ص660.

[3] إبتسام مرجان، أحمد خروبي لقواس، **التحول الرقمي في القطاع السياحي: السياحة الإفتراضية نموذجا**، ملتقى وطني حول: التحول الرقمي في الجزائر كآلية لدعم تنافسية الإقتصاد الوطني وكسب رهان التنمية في ظل الأزمات والتحديات الراهنة، جامعة العربي ين مهيدي، أم بواقي، يوم 23 سبتمبر 2021،ص 153.

[4] لخضر بن سعيد، مصطفى رديف، **حتمية التحول الرقمي في الجزائر وآفاقها في ظل تداعياتها أزمة كورونا**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، المجلد6، العدد1، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2022،ص340، متاح على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/218228، تاريخ الاطلاع: 23 أفريل 2024، على الساعة: 18:00

قادرة على دعم العدد المتزايد من المستخدمين والأجهزة، البرمجيات، قواعد البيانات، وهذا يتطلب شبكات الإتصالات عالية الجودة ومرنة وفعالة تسهل عمليات التحويل .

ثانيا: مخاطر أمن المعلومات

عدم توفر التأمين الكافي لنظم الحاسبات مما يؤدي إلى إختراقها ونرى هنا بأن مخاطر أمن المعلومات كثيرة وزادت في الآونة الأخيرة، ومنها التجسس والإختراق، والقرصنة ةغيرها، مما يؤثر على عملية التحول الرقمي ويزيد من مخاوف إعتماد في المنظمات.

ثالثا: الإستثمار في ميدان التكنولوجيا

يعد الإستثمار في ميدان التكنولوجيا وتعميم الولوج إلى الأنترنت عالي التدفق والتسريع في هذا التطور من أهم التحديات التي تواجه التحول الرقمي، حيث لاتقتصر على الجانب المادي فقط بل يتعدى إلى البرمجيات والتطبيقات الخاصة بالهواتف الذكية والتي تعتبر أهم مصادر القيمة المضافة.

رابعا: تكثيف إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات

يعتبر أهم تحدي للتحول الرقمي، حيث يمكن في محاولة رقمنة قطاع التجارة والإدارة لترقية أدائها وتسهيل نشاطات الأفراد والمؤسسات، ومن ثم الإنتقال إلى المجالات الأخرى لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع ككل.

المطلب الثالث: التحديات المتعلقة بالموارد البشرية

يمكن القول أن تحديات إدارة الموارد البشرية سوف تتمحور حول الطبيعة المتغيرة للشركات والموظفين في إطار التحول الرقمي المتساع، وهذا مايستدعي من أقسام الموارد البشرية أن تكون السباقة فيما يتعلق بالتحول الرقمي نظرا لدورها الكبير في تشكيل الهوية الرقمية للمنظمة، ولاشك في أن تخطيط القدرات المستقبلية للقوة العاملة في الإقتصاد الرقمي ينطوي على تحديات ومهمات معقدة لإدارة الموارد البشرية تماما مثل القدرة على دمج الموظفين المناسبين في بيئة مؤسستية ديناميكية، ومساعدة الموظفين والقادة الموجودين على إكتساب كفاءات رقمية جديدة لكي يتمكنو من دفع عملية التحول.

في هذا الإطار أصبحت إدارة الموارد البشرية تواجه ثلاث تحديات رئيسية، أولها إعادة هيكلة المنظمة لتمكينها من الإستفادة من تطورات عملية التحول الرقمي، أما الثانية تكمن في فهم التغيرات فيما

يتعلق في إدخال التحول الرقمي ضمن عمليات إدارة الموارد البشرية، وثالثهما تمكين وتعزيز مهارات القيادة في مجال التحول الرقمي.[1]

تكمن عقبات التوجه نحو الرقمنة على مستوى الموظفين، في صعوبة تنفيذ وتغيير في عادات عملهم {السرعة، المعدات المستخدمة، ....}، وبعد هذا تحولا طويل الأجل، وغالبا مايكون من الأسهل تكامله مع الأجيال الشابة، ويمكن أن يستغرق تعريف الأجيال الأكبر سنا بهذا النوع من الأدوات المبتكرة وقتا، أو حتى يؤدي إلى سوء التفاهم، ويمكن بعد ذلك أن تظهر ظاهرة " الفجوة الرقمية"، ذات السمات الغير متكافئة في المهارات في المجال الرقمي داخل الشركة، والتي يمكن من بين أمور أخرى أن تكون عائقا أمام التحول الرقمي الفعال، وبالتالي يتعين على فرق الإدارة التعامل مع ملفات تعريف جديدة، أكثر توجها رقميا.[2]

المطلب الرابع: تحديات أخرى للتحول نحو الإقتصاد الرقمي في الجزائر

تتمثل هذه التحديات فيما يلي:

أولا: التحديات الفنية والتقنية

تتمثل هذه التحديات في تلك التي لها علاقة بمجال التقنية والفن وتتمثل في:

- قلة البرامج التدريبية للموارد البشرية، ورسكلة موظفي الإدارة والإستعانة بخبرات معلوماتية في ميدان التكنولوجيا المعلومات ذات كفاءة عالية.
- ضعف الموارد المالية المخصصة لمشاريع الإدارة الرقمية، إضافة إلى إرتفاع تكاليف الصيانة التقنية لبرامج الإدارة الإلكترونية.
- إرتفاع تكاليف تجهيز البنية التحتية للإدارة الرقمية، الأمر الذي يحد من تقدم مشاريع التحول الرقمي.
- صعوبات فنية تتعلق بتكنولوجيا المعلومات على مستويات عديدة.
- إرتفاع تكاليف الإستفادة من خدمات الأنترنت، مما يحول إلى الوصول المتكافئ لمستخدمي هذه الشبكة.

[1] ياسر عبد الرحمان، **إدارة الموارد البشرية وتحديات التحول الرقمي في منظمات الأعمال**، مجلة البحوث الإدارية والإقتصادية، جامعة جيجل، جيجل، 2019،ص 216، متاح على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/218228، تاريخ الإطلاع: 23 أفريل 2024، على الساعة: 18:20.

[2] هناء عفيف، وهيبة خلوفي، **الإتجاه نحو التحول الرقمي: حتمية أو إختيار؟**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد6، العدد1، جامعة باجي مختار، عنابة، 2022، ص284، متاح على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/218228 ، تاريخ الإطلاع: 23 أفريل 2024، على الساعة: 18:20.

ثانيا: التحديات السياسية

تتمثل هذه التحديات فيما يلي:[1]

- عدم وجود بيئة عمل إلكترونية تحظى بحماية قانونية كاتلك المتعلقة بحماية برامج الإدارة الإلكترونية، وتمنع إختراق المواقع، وبالتالي تحديد عقوبات لمرتكبيها.
- غياب هيئات عليا في الجهاز الحكومي تتبادل تشاور سياسي تنظر في تقارير اللجان المكلفة بتقويم برامج التحول الإلكتروني، وتفعيل النظام الرقمي بجدية وإهتمام ومتابعته قصد إتخاذ القرارات الازمة لرفع مؤشر الجاهزية الرقمية وترقيته.
- غياب الإدارة السياسية الفاعلة التي تعمل على دعم التحول إلى الإدارة الإلكترونية، وتقدم العمل السياسي اللازم لإقناع الجهات الإدارية بضرورة تطبيق التكنولوجيا الحديثة ومواكبة الثورة الرقمية.
- ختاما لما تقدم في هذا المبحث يمكن الإستخلاص أن التحول نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر يواجه العديد من التحديات التي تعيقه والتي من بين أهمها: غياب الرؤية والإدارة السياسية الشاملة للنهوض بالقطاع، ضعف البنية التحتية الرقمية للجزائر مثلا شبكة الإنترنت بمثابة ثاني أكبر عائق للتحول الرقمي في الجزائر، التأخر الكبير في الدفع والتجارة الإلكترونية وإنخفاض نسبة إستخدام الخدمات المالية والرقمية، عدم وجود ضبط دقيق للإحصائيات المتعلقة بتحديد الإحتياجات والأولويات في هذا المجال، غياب هيئة مختصة في الرقمنة مكلفة بمتابعة البرامج في كل القطاعات، وغياب إطار تنظيمي خاص بالرقمنة.

خلاصة الفصل:

[1] ألمين سعادة، مسعود بوبياون، **واقع التحول في الجزائر وإمكانية إستفادتها من تجارب الدول في هذا المجال : تجربة المملكة العربية السعودية نموذجا، ملتقى وطني حول: التحول الرقمي في الجزائر كآلية ادعم تنافسية الإقتصاد الوطني وكسب رهان التنمية في ظل الأزمات والتحديات الراهنة**، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، يوم 23 سبتمبر 2021، ص 171، متاح على الرابط:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/218228 ، تاريخ الاطلاع: 23 أفريل 2024، على الساعة: 18:20.

بالرغم من المحاولات التي تقوم بها الجزائر فيما يخص التحول إلى الإقتصاد الرقمي غير أنه هناك الكثير من الصعوبات والتحديات التي تعرقل تحقيق هذا الهدف لذلك أصبح من المهم تبني مشاريع جديدة ووضع خطط مستقبلية جديدة ترسم الطريق إلى هذا الهدف، وإستغلال كل الطاقات والموارد المتوفرة لجعل الإقتصاد الرقمي ينهض ويواكب جميع التطورات الهائلة التي يشهدها العالم اليوم.

الخاتمة

الخاتمة

يعتبر الإقتصاد الرقمي في الوقت الحالي من الضروريات والحتميات الواجب تبنيها من أجل المساهمة في رفع إقتصاد دول العالم، لذلك صنف من أقوى المرتكزات، وهو الأمر الذي يحتم على الجزائر مواكبة هذه النقلة النوعية، وذلك من خلال نشر المعرفة وثقافة التعامل مع التكنولوجيات داخل أفراد المجتمع، ومواجهة التحديات التي تهدد التحول الرقمي، والقيام برفع نوعية الأنترنت التي تعتبر الوسيلة الأساسية لتشجيع ورفع مستوى الخدمات والقطاعات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية، وإعطاء نفس جديد للتجارة الجزائرية من خلال رقمنة التجارة وعصرنة الجهاز المصرفي، والوصول إلى تحقيق التطور ورفع مستوى إقتصاد الجزائر.

إختبار الفرضيات

يمكن إختبار فرضيات الدراسة كالآتي:

- **الفرضية الأولى صحيحة:** زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء وتقليل تكاليف الأداء وتطوير نوعيته، بإستخدام الأساليب المتقدمة والوسائل التقنية الخاصة بالإقتصاد الرقمي؛
- **الفرضية الثانية خاطئة:** يرتكز الإقتصاد الرقمي على عدة أسس، منها البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، الحكومة الرقمية، تحسين الأداء الرقمي؛
- **الفرضية الثالثة صحيحة:** لازالت الجزئر تواجه تحديات عديدة للتحول نحو الإقتصاد الرقمي ومن بينها الإفتقار إلى التخطيط والتدريب المناسبين، غياب الرؤية والإدارة السياسية الشاملة للنهوض باالقطاع، ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصال، التأخر الكبير في الدفع والتجارة الإلكترونية وعدم وجود ضبط دقيق للإحصائيات.

إختبار الفرضيات:

من خلال تحليل مختلف الجوانب المتعلقة بالإقتصاد الرقمي وواقعه في الجزائر والتحديات التي تواجهها الجزائر للتحول إلى الإقتصاد الرقمي وضعت النتائج التالية:

- الإقتصاد الرقمي القائم على الأنترنت والإتصال وتكنولوجيا المعلومات يتسم بالعديد من الخصائص جعلته تميزه عن الإقتصاديات الأخرى وخاصة عن الإقتصاد التقليدي خاصة في سرعة الأداء والاستجابة المباشرة وانخفاض التكلفة وغيرها؛
- يرتكز الإقتصاد الرقمي على عدة ركائز وأهم ركيزة هي البنية التحيتة لتكنولوجيا والاتصالات والتي تتكون من مجموعة أجهزة يجب توفرها لكي تصبح البنية التحتية قابلة للتحول الرقمي؛

- رغم المجهودات التي بذلتها الجزائر في سبيل التحول إلى الإقتصاد الرقمي إلا أنها لازالت تتذيل التصنيفات العالمية، وهذا يعود إلى العديد من العراقيل منها البنية التحتية الهشة، وضعف الدخل الفردي وغياب الرؤية والإدارة السياسية الشاملة للنهوض بالقطاع؛
- تعددت المعوقات والتحديات التي تواجه التحول الرقمي في الجزائر من بينها العقبات الفنية والتقنية، والعقبات التجارية والإجتماعية، ومعوقات قانونية وتشريعية؛

الإقتراحات:

على هامش هذه النتائج تندرج مجموعة من الإقتراحات والتوصيات التي تصب مجملها في سبل تنشيط وتفعيل هذا الاقتصاد الجديد ببلادنا وتتمثل في :

- إنشاء مراكز وهيئات وطنية في مجال تقنية المعلومات والإتصالات، ودعمها ماديا ومعنويا لتطوير القاعدة التكنولوجية وتحقيق التطور والتقدم في البلاد.
- تبني تكنولوجيا في الإتصال الحديث ورفع مستوى خدمات الإنترنت لأنهم يمثلون العناصر المهمة التي من خلالهم نستطيع مواكبة التطور.
- العمل على تطوير المعاملات البنكية لترتقي إلى المتطلبات العالمية بإعتبارها أهم عناصر المعاملات الإلكترونية خاصة المالية منها.
- توفير نظام آمن للدفع وتشجيع التبادلات الإلكترونية بين المصارف وإستعمال وسائل الدفع الإلكترونية.
- تبني سياسة التثقيف التكنولوجي وإستخدام تقنية المعلومات بين أفراد المجتمع، لتسهيل التواصل والتعامل.

آفاق البحث:

من خلال إنجاز هذا البحث يمكن الوصول إلى عدة تساؤلات قد تكون بداية لإشكاليات بحوث أخرى وهذه التساؤلات هي:

- ما أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على مستويات التنمية الإقتصادية في الجزائر؟
- مامدى مساهمة البحث العلمي والتطوير في تحول الجزائر إلى الإقتصاد الرقمي؟
- ماهو واقع الإبتكار في الجزائر وأثره في التحول نحو الإقتصاد الرقمي؟

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب

1- أسامة عبد السلام السيد، الإقتصاد الرقمي، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2019.
2- تقرير الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي، مجلس الوحدة العربية بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2022.
3- رضوان أبو شعيشع السيد، الاقتصاد الرقمي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،القاهرة، مصر، 2018.
4- عاطف أحمد عبد العال زيدان، الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول والمعاملة الضريبية الخاصة به، دار محمود للنشر والتوزيع، مصر، أوت 2022.
5- فريد راغب النجار، الإقتصاد الرقمي: الانترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الالكترونية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الاسكندرية، مصر، 2007.

الملتقيات العلمية:

1- إبتسام مرجان، أحمد خروبي لقواس، التحول الرقمي في القطاع السياحي: السياحة الإفتراضية نموذجا، ملتقى وطني حول: التحول الرقمي في الجزائر كآلية لدعم تنافسية الإقتصاد الوطني وكسب رهان التنمية في ظل الأزمات والتحديات الراهنة، جامعة العربي ين مهيدي، أم بواقي، يوم 23 سبتمبر 2021.
2- ألمين سعادة، مسعود بوبياون، واقع التحول في الجزائر وإمكانية إستفادتها من تجارب الدول في هذا المجال : تجربة المملكة العربية السعودية نموذجا، ملتقى وطني حول: التحول الرقمي في الجزائر كآلية ادعم تنافسية الإقتصاد الوطني وكسب رهان التنمية في طل الأزمات والتحديات الراهنة، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، يوم 23 سبتمبر 2021.
3- سمية بلقاسمي، أمينة بالعيد، واقع الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، الملتقى الوطني الأول حول دور قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في بناء وتطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر في ظل التوجه نحو الإقتصاد الرقمي، جامعة باتنة 01، الجزائر، 06 ماي 2023.

قائمة المجلات:

1- جميلة بغداوي، ميسوم الجيلالي، ابراهيم بوكرشاوي، إستراتجيات التحول إلى الحكومة الإلكترونية مع الإشارة إلى تجربة نيويورك الدولية، المجلد 05، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 01 جوان 2018.
2- حسن السيد محمد ذكى، الإقتصاد الرقمي :مزاياه ، تحدياته ، تطبيقاته، مجلة روح القوانين، المجلد 31، العدد 85، جامعة طنطا، مصر، 2019.
3- رانية تقاوة، شوام بوشامة، التحول الرقمي كخيار إستراتيجي في ظل الإنتقال نحو الإقتصاد الرقمي في الجزائر: دراسة إكتشافية، مجلة الإقتصاد والبيئة، المجلد 06، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر، 03 أفريل2023.

4- رباح جميل الخطيب، أثر الاقتصاد الرقمي في الأداء الإقتصادي: تركيا أنموذجا للمدة 1990-2018، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية و الثقافية، المجلد 01، العدد 05، منار الشرق للدراسات والنشر، الأردن، 10 سبتمبر2021.
5- سامي سفيان وهاني أمينة، تجربة الجزائر في رقمنة منظومة التعليم الجامعي في ظل جائحة كورونا: العراقيل والتحديات، الملتقى الإفتراضي الدولي: الحكومة الإلكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والانسانية، الطارف، نوفمبر 2021.
6- سفيان خلوفي، كمال شريط، مريم زغلامي، تقييم جاهزية الجزائر للولوج إلى الاقتصاد الرقمي: دراسة استكشافية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 04، العدد 02، جامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل، الجزائر، 29 ديسمبر 2020.
7- سهام سليم الجعافرة، الرقمنة وتحسين أداء جودة الخدمة في البلديات، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد4، العدد2، الجامعة الأردنية، 2022.
8- شعيب محمد توفيق، حكيم وعبل، واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 02، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 14 نوفمبر 2022.
9- طلق عوض الله السواط، ياسر ساير الحربي، أثر التحول الرقمي على كفاءة الأداء الأكاديمي، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 43، جامعة الملك عبد العزيز، 2022.
10- عاشوري بدر الدين، عاشوري إبراهيم، أثر التحول الرقمي في تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الإندماج في الإقتصاد الرقمي: دراسة تحليلية لمؤشرات قطاع بريد المواصلات السلكية واللاسلكية بالجزائر، مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 08، العدد 02، جامعة سطيف 01، الجزائر، 31 ديسمبر 2023.
11- فتحي بكار، الحكومة الرقمية كمسار جديد للحكومة الذكية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 07، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر، 27 فيفري 2024.
12- لخضر بن سعيد، مصطفى رديف، حتمية التحول الرقمي في الجزائر وآفاقها في ظل تداعياتها أزمة كورونا، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، المجلد6، العدد1، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2022.
13- هناء عفيف، وهيبة خلوفي، الإتجاه نحو التحول الرقمي: حتمية أو إختيار؟، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد6، العدد1، جامعة باجي مختار، عنابة، 2022.
14- وسيلة عجال، أمحمد زياد، دراسة تحليلية لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي: دراسة حالة مجموعة من الدول العربية لسنة 2020، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 01، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 30 جوان2022.
15- ياسر عبد الرحمان، إدارة الموارد البشرية وتحديات التحول الرقمي في منظمات الأعمال، مجلة البحوث الإدارية والإقتصادية، جامعة جيجل، جيجل، 2019.
16- ياسمين فكرى، ياسين الخضرى، الاقتصاد الرقمي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر: دراسة باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، المجلة العلمية للبحوث التجارية، المجلد 48، العدد 01، جامعة المنوفية، مصر، أفريل2023.

مواقع الإنترنيت:

1- https://books.google.dz/books?id=4Vt9DwAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=fr&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false
2- https://doi.org/10.56961/mejhss.v1i5.213
3- https://las.journals.ekb.eg/article_166245.html
4- https://play.google.com/books/reader?id=1n-FEAAAQBAJ&hl=fr
5- https://www.asjp.cerist.dz/en/article/241330
6- https://www.hnjournal.net
7- https://www.researchgate.net/publication/37100618
8- https://www.researchgate.net/publication/371724967_waq_alaqtsad_alrqmy_fy_aldwl_alrbyt.

الملخص

الملخص باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التحول الرقمي في الجزائر وذلك بالوقوف على بعض منجزات ومجهودات الدولة الجزائرية في تحقيق التحول في جميع قطاعاتها ومعاملاتها، والتعرف على مؤشرات الإقتصاد الرقمي في الجزائر، وأهم التحديات التي تواجه التحول الرقمي، حيث إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي كفل لنا التغطية الشاملة للموضوع.

لقد إنبثق عن هذه الدراسة جملة من النتائج أهمها أن الجزائر ومن رغم من بذل مجهودات كبيرة للتحول الرقمي إلا أنها لازالت تتذبل القوائم العالمية في الإقتصاد الرقمي، وهذا راجع إلى ضعف البنية التحيتة لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، ولقد لخصت الدراسة إلى مجموعة من النقاط منها:

- مواكبة التطور التكنولوجي بإستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في مجال تقديم الخدمات.
- التدرب والتكوين المستمر للموظفين مما يساهم في رفع كفاءة وتحقيق التحول الرقمي في جميع التعاملات.
- الإعتماد على الوسائل التكنولوجيا الحديثة في للقيام بعمليات مختلفة.
- وضع قوانين صارمة وتشريعات تحمي خصوصية المستفدين.

الملخص باللغة الإنجليزية

This study aims to learn about the reality of digital transformation in Algeria, by identifying some of the achievements and the efforts of the Algerian state to achieve transformation in all its sectors and transactions, and to identify the indicators of the two digital economics in Algeria, and the most important challenges facing digital transformation.

Which guaranteed us the comprehensive coverage of the subject and a number of results have emerged from this study, the most important of which is that Algeria, despite making great efforts for digital transformation and however, it is still underestimating the global lists in the digital economy, and this is due to the weak it infrastructure and communications, and the study was devoted to a number of points, including:

- Keeping pace with technological development using modern technology in the field of service.
- Training and continuous training of employees, which contributes to raising the efficiency and achieving digital transformation in all transactions.
- Relying on modern technology means to carry out various operations.
- Establish strict laws and legislation that protects the privacy of the deceased.